

العوامل المجتمعية للعنف الأسري

في المجتمع القطري

الدكتور ابراهيم محمد الكعبي *

الملخص

في السنوات القليلة الماضية اهتم المسؤولون في دولة قطر اهتماما خاصا بظاهرة العنف الأسري. لذلك فإنّ هذه الدراسة تركز على العوامل المجتمعية للعنف الأسري في المجتمع القطري وتبرز بشكل واضح المسببات والمؤشرات المختلفة لهذه الظاهرة من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية. كما أنّ هذه الدراسة تبرز ما تمّ التوصل إليه في هذا الموضوع من دراسات سابقة والنظريات المتعلقة بالعنف ومؤشراته كنظرية الضغط والحرمان البيئي والنظرية الداروينية والإحباط والعدوان. كما تكشف هذه الدراسة أيضاً عن أهمية تضمين العنف الأسري ضمن قانون الجريمة القطري. تشجع هذه الدراسة المعاهد الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وجامعة قطر لتبني الخطط والبحوث للقضاء على هذه الظاهرة.

المصطلحات الأساسية: مفهوم العنف الأسري، نظرية الضغط والحرمان البيئي، النظرية الداروينية، الإحباط، العدوان.

* قسم العلوم الاجتماعية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة قطر

أولاً: تمهيد في مشكلة الدراسة:

يعدُّ العنف إحدى المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات، ويظهر خلال مواقف التفاعل الجماعي. فتفاعل أعضاء الجماعة يتمثل في التحرك تجاه الآخرين، أو التحرك بعيداً عنهم، أو التحرك ضدهم، والمظهران الأخيران، التحرك بعيداً عن الآخرين والتحرك ضدهم، يعدّان محورين من التفاعل الاجتماعي يشكلان تهديداً للنظام الاجتماعي.

وتتزايد مشكلات العنف بشكل ملحوظ في المجتمعات جميعها لأسباب متباينة، بعضها اجتماعي متعلق بالظروف الاجتماعية، وبعضها ثقافي متعلق بالعادات والقيم السائدة في المجتمع، ثم منها ما يتعلق بالظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع.

وعلى الرغم من أن العنف يعدُّ أول مظاهر السلوك الإنساني الذي عرفته المجتمعات البشرية فإنَّ معدلاته في تزايد وارتفاع خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، بحسب ما تطالعنا به الصحف والأخبار المحلية والعالمية، ولا يكاد يخلو مجتمع معاصر من بعض أشكال هذا العنف، لأن بعض أسبابه - كما يبدو - مرتبطة ببعض خصائص المجتمع الحديث، وخصوصاً تلك الأفعال التي تعبر عن حجم الضغوطات، وتزايد مشاعر الإحباط، التي يصاب بها الأفراد نتيجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإن كان العامل الاقتصادي يشكل عاملاً أساسياً في انبعاث هذا السلوك العدواني. (بنة بوزبون، 2004: 34)

يعدُّ العنف الأسري جزءاً من العنف العام الموجود في المجتمعات البشرية، إلا أنه قد حظي باهتمام خاص - خصوصاً في السنوات الأخيرة - نظراً إلى استفحال هذه الظاهرة في كثير من المجتمعات، لهذا أصبحت قضية العنف الأسري إحدى القضايا الرئيسية التي شغلت اهتمام المؤسسات والمنظمات الدولية. (زايد جابر، 2005: 36)

وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بقضايا العنف الأسري، وإن اتسمت في المجتمعات الخليجية - قطر - بعدم وجود قاعدة للبيانات والإحصاءات الموضحة لها، الأمر الذي يجعل من الصعب رصد الظاهرة، والكشف عن نموها، وعدم القدرة على التفسير والتصنيف والتحليل، فمشكلة العنف الأسري ترتبط بغياب الوعي العام بخطورتها، وكذلك قلة الإبلاغ عنها في مجتمع تشكل فيه العادات والتقاليد حاجزاً ضد الإبلاغ عن حالات الإساءة - ضد الطفل والمرأة - مما يؤدي إلى عدم توافر الإحصائيات الدقيقة التي تعبر عن الواقع الحقيقي للمشكلة.

وعلى الرغم من ذلك فقد وجدت بعض الجهود الطيبة للمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، من أجل إلقاء الضوء على حالات الإساءة في الأسرة، والإحصائيات الآتية توضح حالات العنف ضد النساء. (المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، 2009).

2009	2008	2007	السنة نوع العنف
15	5	14	ضرب
—	2	1	تحرش جنسي
21	8	—	اضطهاد
36	15	15	إجمالي

ويعدُّ العنف الأسري من أسوأ أشكال العنف، لأنه يهاجمنا في بيوتنا، حيث ينبغي أن نشعر بالأمن والاطمئنان، وقد تنامت حالات الاعتداء بوصفه شكلاً من أشكال العنف الأسري على النساء والأطفال الذي لم يسلم منه- في بعض الأحيان- كبار السن والمعوقون، من مواطنين ومقيمين على حد السواء.

وقد عقد المجتمع القطري العزم على احترام إنسانية الإنسان، والقضاء على أنواع التمييز كلها، فالأسرة الآمنة مطمئنة التي تقوم على الشراكة الواعية، وعلى ما دعا إليه الإسلام من مودة ورحمة واحترام، هي السبيل في تمهيد سبل التنشئة

الصحيحة، وتعزيز الحماية الاجتماعية لأفراد الأسرة. (الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة، 2005: 11-14)

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- 1- تعرّف الظروف والأوضاع المجتمعية المعاصرة التي تؤدي إلى ظهور العنف الأسري .
- 2- تعرّف مظاهر العنف السائد في الأسرة القطرية واتجاهاته .
- 3- تعرّف موقف مفردات العينة من جهود التصدي لظاهرة العنف الأسري في المجتمع القطري .
- 4- التوصل إلى إستراتيجية مقترحة للخدمة الاجتماعية تسهم في مواجهة ظاهرة العنف الأسري وعلاجها .

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

تتطلب الدراسة من التساؤلات الآتية:

- 1- ما العوامل المجتمعية التي تسهم في ظهور العنف داخل الأسرة القطرية؟ ويتضمن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:
 - (أ) ما العوامل الاجتماعية التي تسهم في ظهور العنف داخل الأسرة القطرية؟
 - (ب) ما العوامل الاقتصادية التي تسهم في ظهور العنف داخل الأسرة القطرية؟
 - (ج) ما العوامل الثقافية التي تسهم في ظهور العنف داخل الأسرة القطرية؟
- 2- ما مظاهر العنف واتجاهاته داخل الأسرة القطرية؟
- 3- ما مقترحات مفردات مجتمع البحث حول أساليب التغلب على العنف وآلياته داخل الأسرة القطرية؟

رابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(1) نوع الدراسة:

دراسة وصفية تحليلية ، لأنها تتجه إلى الوصف الكمي والكيفي للظاهرة المدروسة، وتهتم بالمتغيرات الأساسية لموضوع الدراسة.

(2) المنهج:

استخدم الباحث المنهج العلمي بطريقة المسح الاجتماعي بنوعيه:

أ - المسح الاجتماعي بطريقة العينة من الآباء والأمهات العاملين ببعض مؤسسات الخدمات في المجتمع القطري.

ب- المسح الاجتماعي الشامل لجميع المختصين الاجتماعيين الذين يعملون في مؤسسات الخدمات المختارة.

(3) الأدوات المستخدمة:

وتماشياً مع نوع الدراسة وطبيعة المنهج، فقد استعان الباحث بالأدوات الآتية للحصول على المادة العلمية:

أ- البحث المكتبي: استعان الباحث بالعديد من المؤلفات العلمية العربية والأجنبية، كما رجع إلى العديد من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

ب- استمارة استبيان: قام الباحث بتصميم استمارة الاستبانة، لتعرف العوامل المجتمعية للعنف الأسري في المجتمع القطري ، وقد اشتملت الاستمارة على البنود الآتية، إذ يتضمن كل بند مجموعة من الأسئلة حول المجالات الآتية :

- (1) بيانات أولية .
- (2) مظاهر العنف الأسري واتجاهاته.
- (3) العوامل الاجتماعية للعنف الأسري بين الزوجين.
- (4) العوامل الاجتماعية للعنف الأسري بين الوالدين والأبناء.

- (5) العوامل الاجتماعية للعنف الأسري بين الأبناء.
- (6) العوامل الاقتصادية للعنف الأسري.
- (7) العوامل الثقافية للعنف الأسري.
- (8) مقترحات مواجهة العنف الأسري.
- (9) دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف الأسري وعلاجه .
- (10) وقد جرى التحقق من معامل صدق الظاهرة للاستمارة بعرضها على (15) محكماً من أعضاء هيئة التدريس بجامعة قطر والخبراء والمتخصصين في مجال رعاية الأسرة والطفولة، حيث عدلت بالحذف والإضافة لبعض الأسئلة، وفقاً لدرجة اتفاقهم التي وصلت إلى أكثر من 90%، مما يؤكد أنّ الاستمارة على درجة عالية من الصدق.

(4) مجالات الدراسة:

(أ) المجال المكاني:

عينة عمدية من بعض مؤسسات الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية في المجتمع القطري وهي:

- (1) المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة .
- (2) مؤسسة دار الإنماء الاجتماعي .
- (3) مركز مدينة خليفة الصحي .
- (4) مدرسة الوسيلة الابتدائية النموذجية للبنات .
- (5) مدرسة روضة بنت محمد الثانوية للبنات.
- (6) مدرسة أم صلال الإعدادية للبنين.
- (7) المعهد الديني الثانوي .

(ب) المجال البشري:

أخذت عينة عشوائية بنسبة 42% من الآباء والأمهات العاملين في بعض مؤسسات

الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية في المجتمع القطري، بلغ حجمها 240 مفردة، ويمكن توضيح إطار المعاينة الذي اعتمدت عليه الدراسة فيما يأتي:

م	المؤسسة	إجمالي عدد العاملين	العينة
1-	المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة	45	19
2-	دار الإنماء الاجتماعي	42	18
3-	مركز مدينة خليفة الصحي	180	76
4-	مدرسة الوسيل الابتدائية النموذجية	80	34
5-	مدرسة روضة بنت محمد الثانوية للبنات	98	42
6-	مدرسة أم صلال الإعدادية للبنين	63	27
7-	المعهد الديني الثانوي	58	24
	الإجمالي	566	240

(ج) المجال الزمني: مدة جمع البيانات من 2009/2/10 ، 2009/3/20.

خامساً: الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة:

1- الدراسات السابقة:

تزايد اهتمام الباحثين في المجتمعات العربية والأجنبية بدراسة مشكلة العنف الأسري في مظاهره المختلفة، ليس فقط بهدف الوقوف على أسبابها ومظاهرها والنتائج المترتبة عليها، وإنما أيضاً بهدف تعرّف كيفية التعامل معها، ووضع الحلول العلمية والبرامج المناسبة، للتخفيف من حدتها وآثارها وعلاجها. ويمكن تصنيف الدراسات السابقة التي اعتمد عليها في هذه الدراسة في نوعين:

أ) الدراسات العربية

• دراسة كلثم على الغانم (2007):

وهي دراسة مسحية على طالبات جامعة قطر بهدف تعرّف حجم العنف الموجه ضد المرأة، ودرجة انتشاره في المجتمع القطري، والكشف عن مصادر هذا العنف وأشكاله ونتائجه النفسية والعائلية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على العنف على المرأة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية التي تتضمن: رفض

المجتمع لفكرة تعرض المرأة للعنف، ولا تزال الجهود المبذولة لمعالجة هذه الظاهرة محدودة النطاق، أظهرت الدراسة وجود ظاهرة عنف موجه ضد المرأة ، وقانون العقوبات القطري لا يضم توصيفاً أو تعريفاً أو عقوبات تجرم العنف الأسري ، والذكور في الأسرة هم من يمارسون العنف ضد المرأة ، كان الضرب أكثر أنماط العنف شيوعاً، مع ظهور حالات تعدد وتحرش جنسي وكذلك وجود حالات لجأت إلى الانتحار وحالات تعدي في أثناء مرحلة الطفولة، وسلبية المرأة في مواجهة العنف الواقع عليها ولجوؤها إلى الصمت بسبب الخوف من الفضيحة وشعورها بالعار، وضعف دور الأجهزة الأمنية في مواجهة العنف ضد المرأة، هذا فضلاً عن النتائج السابقة فقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات تتضمن: توصيف جرائم العنف الأسري وإدراجها ضمن قانون العقوبات القطري، وضرورة تفعيل دور المؤسسات المعنية، في توفير الإحصاءات الرسمية - الأمنية والصحية - عن العنف ضد المرأة، وضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني في مناهضة العنف ضد المرأة، وأخيراً تأسيس برنامج الحماية القانونية لمواجهة العنف ضد المرأة.

• دراسة أمينة الهيل (2007):

أجريت الدراسة على الحالات الطلابية المحولة من المدارس إلى إدارة التربية الاجتماعية وقسم الرعاية الفردية ومتابعة الإرشاد والنفسي ولديها مشكلات مدرسية وظروف صعبة وتصدع أسري وتفكك بين العلاقات الأسرية.

وقد هدفت الدراسة تعرّف مظاهر العنف الأسري وعوامله والتوصل إلى التوصيات التي تسهم في التصدي للظاهرة .

وقد أشارت الدراسة إلى اختلاف أشكال العنف باختلاف السن والثقافة والوضع الطبقي وتحدثت عن النظريات التي اهتمت بتحليل العنف وتفسيره.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتضمن وجود علاقة بين بعض أساليب المعاملة الوالدية مثل القسوة والتسلط والإهمال وعنف الأبناء، هذا فضلاً عن

التفكك والتصدع وسوء العلاقات داخل الأسرة والطلاق، وأوضحت أيضاً أن مستوي عدوان الأبناء يرتبط ارتباطاً موجباً مع مستوى العدوان لدى آبائهم، فضلاً عن ذلك أشارت النتائج إلى أن عدم إشباع الحاجات النفسية الأساسية للمراهق يؤدي إلى إحباطه الذي يتمثل في صور شتي كالتنمر والعدوان .

• دراسة علي ليلية (1986):

أجريت الدراسة على شرائح متعددة من فئات المجتمع في مدد زمنية متفاوتة، وقد هدفت إلى تعرّف اتجاهات العنف ومصادره وأشكاله ومدى ارتباطه بثقافة المجتمع وما تحويه من عادات وتقاليد مرتبطة بالنوع والسن والعديد من المتغيرات الاجتماعية في المجتمع، وقد تضمنت نتائج الدراسة وجود انتشار العنف في الفئات الدنيا في المجتمع نظراً إلى انتشار الأمية وتأثير عادات المجتمع وتقاليد وقيمه، كما تبين سلبية المرأة، في الدفاع عن نفسها ضد العنف ، وتبين أن العنف محصلة للعديد من العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية التي تظهر بدرجة أكبر أو أقل في مناطق معينة وبالأخص في المناطق الشعبية والعشوائيات .

• دراسة بنة بوزيون (2004):

وهي دراسة عن العنف الأسري وخصوصية الظاهرة البحرينية وقد هدفت الدراسة إلى تعرّف مدى انتشار العنف في الأسرة البحرينية ومظاهرة واتجاهاته من أجل التوصل إلى مقترحات تسهم في التصدي للعنف الأسري وتفعيل المؤسسات الاجتماعية من أجل التصدي لأشكال العنف المختلفة، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور الأجهزة الأمنية في مواجهة العنف فضلاً عن صياغة القواعد التشريعية والقانونية للحد من ظاهرة العنف .

• دراسة رمزية الأرياني (2005):

وقد هدفت الدراسة إلى تحليل العنف ضد المرأة في اليمن وارتباطه بعادات المجتمع وموروثاته، وأشارت الدراسة إلى نظرة المجتمع إلى العلاقة بين الزوج

والزوجة التي تمجد الذكورة وتسمح لها بممارسة الدور التسلطي على المرأة، وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود موروثات ثابتة قبلية في المجتمع اليمني تهمش أدوار المرأة ومسؤولياتها في الأسرة وهو ما يعرف بالعنف المعنوي ضد المرأة مثل وضع الصعوبات والعراقيل أمام عمل المرأة، وعدم مشاركة المرأة بالرأي في الأمور الحياتية في الأسرة، هذا إلى جانب توجيه السباب والشتم والإهانات لها، حتى في بعض المواقف التي لا تستدعي ذلك، وقد أشارت الدراسة أيضاً إلى أن الاتجاه نحو التوسع في تعليم الفتيات في اليمن قد أسهم في زيادة إيجابية المرأة اليمنية في الحصول على حقوقها المختلفة والتصدي للعنف الموجه ضدها .

• دراسة عدنان الدوري (1987):

وقد هدفت الدراسة إلى تعرّف العلاقة بين وسائل الإعلام - وخاصة وسائل الإعلام المرئية - وظاهرة العنف والعدوان بين الشباب وقد أشارت الدراسة إلى العوامل المختلفة الدافعة للعنف التي تجعل لوسائل الإعلام المرئية تأثيراً كبيراً في خلق العنف والصراع. وقد أوضحت الدراسة أن هذه العوامل تتعلق بالعوامل الشخصية والأسرية والثقافية والدينية وجماعات الأصدقاء، ومن ناحية أخرى أشارت الدراسة إلى الحدود الفاصلة بين العنف والصراع والحالات التي يتحول فيها العنف إلى الصراع .

• دراسة السيد الشرييني (1991):

هدفت الدراسة إلى بحث اتجاهات العنف السائدة بين الريفيين ومدى ارتباطها ببعض المتغيرات الإنسانية كالنوع والسن والحالة التعليمية والثقافية السائدة في المجتمع الريفي من حيث نوعية القيم السائدة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المجتمع الريفي أقل اتجاهًا نحو ممارسة العنف داخل النسق الأسري، ويرجع ذلك لتأثير العادات والتقاليد والقيم الدينية في هذا النسق، وأيضاً لأن صراع الأدوار أقل ظهوراً في المجتمع الأمر الذي يسهم في تأكيد الاعتراف بالمكانات والأدوار الخاصة بأعضاء

النسق الأسري، ومن ناحية أخرى أشارت الدراسة إلى أن هناك بعض مظاهر العنف بين بعض العائلات الذي يتمثل في وجود ظاهرة الثأر في ريف مصر.

• دراسة ليلي عبد الوهاب (1992):

هدفت الدراسة إلى تعرّف أسباب ظاهرة العنف الأسري وإبراز أكثر العوامل تأثيراً في نموها وانتشارها، وقد اهتمت الدراسة ببحث أشكال العنف الذي تمارسه المرأة على الرجل الذي تجلي بوضوح في جرائم قتل الأزواج، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة متنوعة من النتائج التي توضح أن أكثر الأسباب التي تقف وراء العنف الأسري ترجع إلى الفارق العمري الكبير بين الزوجات والأزواج، وعدم إتاحة الفرصة للزوجة قبل الزواج في اختيار الزوج أو إجبارها عليه تحت تأثير العادات والتقاليد وذلك رضاء للوالدين، كما كشفت الدراسة أيضاً أن عدم الاهتمام بتعليم الفتيات له صلة غير مباشرة بظاهرة العنف الأسري إذ إنّ غالبية الزوجات اللاتي أجريت عليهن الدراسة غير متعلّقات.

• دراسة إقبال السمالوطي (1997):

هدفت الدراسة إلى تعرّف وجهة نظر كل من الزوجات والأزواج في مفهوم العنف ضد الزوجة والطفل وتجديد العوامل الاجتماعية التي قد تؤدي إلى استخدام العنف البدني والنفسي ضد كل من الزوجة والطفل، هذا فضلاً عن تحديد المشكلات والآثار المترتبة على استخدام العنف ضد الزوجات والأطفال. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تشير إلى أن استخدام العنف ضد كل من الزوجة والطفل يسير في صورة منحنى يبدأ في الظهور في الفئات الصغيرة ثم يصل إلى قمته في مرحلة الشباب ثم يبدأ في التراجع مرة أخرى مع التقدم في سنوات العمر، كما أوضحت الدراسة وجود اختلاف بين آراء كل من الزوجات والأزواج حول تحديد مفهوم العنف ضد الزوجة وتحديد أي أساليب العنف تكون أشد قسوة على الزوجات حيث تعطى الزوجات أعلى النسب لأساليب العنف النفسي في حين يمنح الأزواج

أعلى النسب لأساليب العنف البدني، هذا فضلاً عن أن النتائج كشفت أن العوامل المؤدية إلى العنف تتمثل في: أساليب التنشئة الخاطئة ، وعدم توافر الوقت الكافي لأفراد الأسرة للتفاعل والحوار، وانتشار البطالة وانخفاض مستويات الدخل .

• دراسة سامية الساعاتي (1997):

وقد هدفت الدراسة إلى تعرّف ملامح العنف ضد المرأة ومظاهره والعوامل الدافعة إليه، كما تناولت الدراسة تحليل حقوق الإنسان وعلاقة ذلك بحقوق المرأة وموقف مؤسسات المجتمع ومنظمات المجتمع المدني من الدفاع عن حقوق المرأة وتصديها لأشكال العنف المختلفة التي تمارس ضد المرأة في الأنساق المختلفة التي توجد فيها المرأة سواء نسق الأسرة أو نسق العمل، وقد كشفت نتائج الدراسة أن التشريعات والقوانين قد أنصفت المرأة وأعطتها العديد من الحقوق المختلفة، ولكن التحدي الأساسي يتمثل في التراث الثقافي وما يحتويه من عادات وتقاليد تقلل من فاعلية الأدوار التي تقوم بها المرأة وتسهم في إثارة العنف ضدها، ومن ناحية أخرى أوضحت الدراسة أن العنف ضد الزوجات من قبل أزواجهن والعنف ضد الأطفال من أكثر أشكال العنف انتشاراً ضد النساء والأطفال وأكثرهما جدلاً لكونهما يمثلان انتهاكاً لحقوق الإنسان التي تحدث ضمن محيط العائلة .

• دراسة عبد الناصر عوض (1993):

وقد هدفت الدراسة إلى بحث الأبعاد الاجتماعية والشخصية والنفسية والعملية للعنف والمشكلات الأسرية، ومظاهر العنف الأسري بين أفراد الأسرة، واتجاهاته المختلفة سواء من الزوج للزوجة أو العكس أو من أحد الوالدين تجاه الأبناء، وقد توصلت الدراسة إلى أن مجموعة النتائج تتضمن وصفاً لدور المعالج الأسري الذي يتضمن تحديد العناصر المؤثرة في التفاعل السلبي المؤدي إلى العنف الأسري، هذا فضلاً عن استخدام الجلسات الأسرية المشتركة في إثارة العناصر المسؤولة عن العنف الأسري وتحديدها وتحديد أساليب التعامل معها، وأيضاً تحديد نوعية المعايير

والضوابط والخبرات التي يجب العمل على إكسابها لأفراد الأسرة حتى يمكن التصدي للعنف الأسري والتقليل من آثاره، كما كشفت النتائج أن العنف الأسري قد ينتج عن صراع شخصي أو غير شخصي وقد يكون واضحاً أو مستتراً، وأن العنف يظهر في عدة مستويات، وكذلك أوضحت الدراسة أن دور الممارس المهني سيتحدد بحسب طبيعة العوامل المحدثة للعنف وشكل العنف ومعدلة ومدى استمراريته وإمكانية القضاء عليه.

• دراسة فاطمة أمين (1997):

هدفت الدراسة إلى وضع مقياس للعنف وتقييمه يساهم في تعرف العوامل والأسباب المؤدية إلى حدوث العنف الأسري، وقد ترجمت الدراسة الهدف الرئيسي إلى أهداف فرعية تتمثل في : تعرف العوامل والأسباب التي تؤدي إلى حدوث العنف بين الزوجين، والعنف بين الآباء والأبناء ، والعنف بين الأبناء بعضهم بعضاً، وقد طُبِّقَ المقياس على (10 حالات) ممن يعانون من مشكلة العنف الأسري و(10 حالات أخرى) من المترددين على المكتب نفسه ويعانون من مشكلات مختلفة مثل الطلاق أو رؤية الأولاد أو نزاعات زوجية، وأُجْرِيَ القياس على كل مجموعة منهم، ثم قُورِنَتُ نتائج المجموعتين وأجريت المعالجات الإحصائية لتعرف ثبات المقياس ومن أهم النتائج المتوقعة لاستخدام المقياس تحديد مؤشرات أبعاد العنف، وتحديد مناطق التدخل المهني من جانب الإحصائي الاجتماعي مما يوفر الوقت والجهد عند تناول علاج حالات العنف الأسري.

• دراسة محمد فهمي (1998):

هدفت الدراسة إلى تعرف آراء فئات مختلفة من الشباب الجامعي واتجاهاتهم نحو ظاهرة العنف ضد المرأة، والدور الذي يمكن أن يقوم به الإحصائي الاجتماعي في دراسة حالات العنف ضد المرأة وتشخيصها وعلاجها وقد توصلت النتائج إلى أن هناك اتجاهات متباينة للشباب الجامعي، ويرجع هذا التباين لاختلاف المناطق

الجغرافية التي ينتمي إليها الشباب إذ يرفض الشباب الجامعي الذي ينتمي للمناطق الريفية العنف ضد المرأة انطلاقاً من القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمعات الريفية، في حين يرى الشباب في المناطق الحضرية أن العنف ضد المرأة راجع للمتغيرات المعاصرة في المجتمع مثل الخروج للعمل وانتشار الأفلام والمسلسلات الهابطة وضيق قنوات الحوار بين أفراد الأسرة وغيرها، من ناحية أخرى كشفت النتائج الاتفاق على أهمية الدور الذي يقوم به المتخصص الاجتماعي في تحديد عوامل العنف وأسبابه ومظاهره واتجاهاته إلى جانب استخدام النماذج والنظريات الحديثة في علاج العنف ضد المرأة مثل نماذج العلاج الأسري والعلاج السلوكي والعلاج المعرفي .

ب) الدراسة الأجنبية

• دراسة دوباش ودوباش Dobash Dobash:

هدفت الدراسة إلى تعرّف واقع العنف الأسري الموجه إلى المرأة في كل من الأسرة الفقيرة والغنية ، وكذلك ملامح العنف الأسري في الوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه المرأة، وقد أشارت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن العنف الأسري ضد المرأة لا يقتصر على النساء الفقيرات من الطبقة الوسطى فقط، بل يمتد إلى الفئات الغنية أيضاً ، كما أوضحت أن العنف المادي ضد المرأة هو الذي يميز الطبقة الوسطى، في حين العنف المعنوي هو الذي ينتشر بين الفئات الغنية .
(Audrey , 1996 : 31)

• دراسة Harwy:

هدفت الدراسة إلى تعرّف عوامل عنف الأزواج ضد زوجاتهم وأسبابه، وقد أجريت الدراسة على (150) زوجاً (150) زوجة من عمال مصانع السيارات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي توضح أن إدمان المخدرات وتعاطي

الكحوليات تجعل الزوج لا يستطيع السيطرة على انفعالاته وهجومه وإيذائه لزوجته (Audrey , 1996 : 37).

• دراسة Mcclos Key lara – Ann :

وقد هدفت الدراسة إلى بحث الآثار المترتبة على العنف الأسري على الأطفال، وقد أجريت الدراسة على عينات مختلفة من الزوجات اللاتي يعملن في سكرتارية بعض الشركات التجارية وعاملات البيع، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن استخدام العنف المادي والمعنوي يؤثر تأثيراً سلبياً على شخصية الطفل، وأوضحت النتائج أن العنف الأسري يجعل شخصية الأطفال متوترة وقاسية وعنيفة وأنانية، كما توصلت الدراسة إلى أن العنف الأسري يؤثر بدرجة كبيرة في الصحة العقلية للأطفال في الأسرة ويؤثر في ممارستهم لأدوارهم مستقبلاً (Lara & Ann , 1995).

• دراسة Alexander :

هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين فقر الآباء والعنف الأسري الموجة نحو الزوجة والأطفال، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تفيد بأن تدني المستوى الاقتصادي والفقر والبطالة من ناحية وتعدد المطالب والاحتياجات الأسرية من ناحية أخرى تؤثر تأثيراً كبيراً على اضطراب العلاقات الأسرية، وتؤدي إلى الاتجاه نحو ممارسة العنف الأسري، كما أشارت النتائج إلى أن إهانة الزوجة وتوجيه الألفاظ النابية تمثل نوعاً من العنف المعنوي السائد في الأسر الفقيرة، وكشفت النتائج أن أكثر الآثار السلبية المترتبة على العنف هو اللجوء إلى الانتحار (Alexabder , 1995).

• دراسة Dreyl & Marita :

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقات الاجتماعية في محيط أفراد الأسر المفككة وعلاقتها بالعنف الأسري وآثاره على الطفل، وتناولت الدراسة المشكلات التي ما زالت تحت نظر وبحث المؤسسات الاجتماعية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن

سوء العلاقات الأسرية وانتشار مظاهر العنف الأسري يؤثر بدرجة كبيرة في إصابة الطفل بأضرار مادية ومعنوية التي تتضمن الإيذاء الجنسي للطفل، وكذلك صعوبة تحقيق التوافق بين الصغار والكبار في الأسرة (Dreyl & Marita, 1994) .

تعقيب على الدراسات السابقة:

شكل الرجوع إلى هذه الدراسات، في نوعيتها، جملة من المفاهيم التي أفادت منهجية البحث، ومنها الآتي :

- 1- أسهم رجوع الباحث للدراسات السابقة في إلقاء الضوء على عوامل العنف وأنواعه وآثاره.
 - 2- قد يكون العنف الأسري بين الأبناء أو الزوجين، أو الأبناء والآباء، أو يظهر في علاقة الأسرة كنسق بباقي الأنساق العائلية الأخرى في المجتمع.
 - 3- أفاد الباحث في تحديد ملامح استمارة الاستبانة وأهداف الدراسة وتساؤلاتها الرئيسة والمنهج المستخدم.
 - 4- تبين ندرة البحوث الاجتماعية التي أجريت حول العنف في المجتمع القطري مما يؤكد أهمية إجراء هذه الدراسة.
- وتأسيساً على ما تقدم، فإن مشكلة الدراسة تتبلور في دراسة العوامل المجتمعية للعنف الأسري في المجتمع القطري، متمثلة في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بهدف التوصل إلى استراتيجية مقترحة لمواجهة مشكلة العنف في المجتمع القطري.

2- الإطار النظري للدراسة:

يحتوي الإطار النظري على الموضوعات الآتية:

- أ- مفهوم العنف الأسري ومؤشراته.
- ب- النظريات المفسرة للعنف الأسري.

ج- المجتمع القطري وظاهرة العنف الأسري.

د - العلاج الأسري كأحد نماذج التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لعلاج العنف الأسري:

(أ) مفهوم العنف الأسري ومؤشراته:

ارتبطت الاستخدامات الأولى لمصطلح العنف بفئة الأطفال في الأسرة، وكانت أول صور الإساءة هو ما كشف عنه الأطباء من حالات الأطفال المصابين بكسور وجروح، نتيجة ضربهم وتعذيبهم من قبل أحد الآباء أو القائمين على رعايتهم، ثم امتد هذا المصطلح؛ ليشمل أنواعاً كثيرة من الإساءة: مثل إهمال الأطفال Child neglect والمعاملة السيئة للأطفال Child maltreatment، سوء التغذية Malnutrition، والإساءة الجنسية sexual Abuse، وإهمال التعليم Educational Abuse، والإهمال الطبي Medical Neglected، والإساءة العقلية Mental Abuse. ومع أن الاهتمام بالإساءة البدنية للطفل هو ما استرعى انتباه الباحثين في دراسة الأسرة إلا أن هذا المصطلح سرعان ما انتشر؛ ليشمل أشكالاً أخرى من الإساءة لأفراد الأسرة، مثل: الإساءة للمرأة women Abuse مع التركيز على الإساءة للزوجة Wife Abuse وخاصة الزوجة المضروبة ضرباً مبرحاً Wife battered، وكذلك الإساءة إلى كبار السن. (فاطمة أمين 1997 : 272)

وهناك صعوبة في وضع تعريف محدد للعنف، وذلك لتعدد الأبعاد والمنغبرات التي تشملها ظاهرة العنف، فالعنف مصطلح ثقافي بالدرجة الأولى، فما يعدُّ عنفاً في ثقافة معينة قد لا يعدُّ كذلك في ثقافة أخرى. (ضحى المغازي، 1993: 132)

- ويعرف المعجم الوجيز العُنْفُ بضم العين عنف به وعليه عنفاً أخذ بشدة وبقوة فهو عنيف. (إبراهيم مذكور، 1995: 437)
- ويعرف قاموس ويستر العنف بأنه تبادل غير مهذب من الكلمات والمعاني، ويتضمن أداء غير قانوني للقوة الجسمية، بمعنى القوة الجسدية التي تستخدم للإيذاء

أو للإضرار. (Webster, 1998: 437)

• ويرى هولمز (Holmes) أن العنف هو استخدام القوة المادية الشديدة لتحقيق الأذى، بمعنى أن يكون الأذى مدبراً ومقصوداً ومخططاً. (Holmes, 1989: 10)

ويعرف بعضهم العنف بأنه "إحدى صور العدوان الذي يتخذ أشكالاً مادية، ويقصد به الإيذاء، وليس العدوان غير المقصود، أو للدفاع عن النفس، بل هو العدوان المادي الصريح كإلحاق الأذى والضرر بشخص أو ممتلكاته." (Gallagher, 1982: 745)

وعند التفرقة بين العنف والعدوان يجب مراعاة ما يأتي:

1- يفرق علماء الاجتماع في مفهوم العدوان بين مصطلحين أساسيين هما:

أ- العدوان Aggression ويشير إلى السلوك الضار الذي يؤدي إلى حدوث أذى أو ضرر للذات، أو للغير.

ب- الدفاع عن حق Assertiveness ويعدُّ سلوكاً مناسباً في حالات معينة، مثل: الدفاع عن النفس، أو المحافظة عليها، أو المحافظة على الملكية الخاصة ونحوه، وبينما العنف لا يمثل دفاعاً عن حق مشروع، وإنما يمثل ضرراً للآخرين. Robert, (Barker, 1991: 284)

2- يصنف العدوان إلى كونه مباشراً وغير مباشر، أمّا العنف فمباشر غالباً. (محي الدين حسين، 1989: 302-303)

3- العدوان سلوك يرمي إلى إيذاء الذات أو الغير بينما العنف يرمي إلى إيذاء الغير غالباً.

4- العنف يمثل إحدى صور العدوان الذي يتخذ أشكالاً مادية غالباً بقصد إلحاق الأذى أو الضرر للغير. (عادل مصطفى، 1999: 237)

ويذهب ريمون آرون وبيرو إلى أن "العنف هو كل ضغط يمارس ضد الحرية وإنه سلوك يأتي به شخص أو جماعة عن طريق وسائل بقصد إرغام الآخرين مادياً على اتخاذ مواقف أو ممارسة أفعال لا يريدونها ولكنهم يقبلونها مضطرين". (Hugely, 1988: 21-26)

ويرى آخرون "أن العنف هو أشكال السلوك كلّها التي تكسر التفاعل التلقائي في موقف اجتماعي سلك فيه أحد الفاعلين بشكل يثير استجابة غاضبة أو عنيفة من قبل الفاعل الآخر، وتحول فيه باقي الفاعلين إلى ضحايا لموقف العنف". (أحمد زايد، سميحة نصر، 1996: 7)

هذا عن العنف بصفة عامة، أمّا عن العنف الأسري، فتعرفه فاطمة أمين بأنه "كل فعل يصدر عن أحد، أو بعض أعضاء النسق الأسري نحو بعضهم بعضاً أو نحو الآخرين، بهدف إلحاق الأذى، أو الضرر المادي، أو المعنوي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل واضح أو مستتر مع توافر عنصر القسوة وممارسة القوة لإلحاق الأذى بالمستهدفين من العنف".

ويظهر العنف الأسري في عدة مستويات، هي:

أ- عنف خاص بمستوى العلاقة بين الزوجين.

ب- عنف خاص بمستوى العلاقة بين الأبناء.

ج- عنف خاص بمستوى العلاقة بين الأبناء والآباء. (فاطمة أمين، 1997: 272)

ويعرف العنف الأسري بأنه "كل عنف يقع في إطار العائلة من قبل أحد أفرادها، بما له سلطة أو ولاية أو علاقة بالمجني عليه". (نجلاء عبد القادر، 2005: 56)

ويقصد بالعنف الأسري في هذه الدراسة:

1- كل فعل يقوم به أحد أفراد الأسرة بقصد إيذاء فرد من أفرادها.

2- والإيذاء هنا ليس إيذاءً بدنياً فقط، وإنما قد يشمل الحرمان المادي أو الحرمان النفسي والعاطفي.

3- ويظهر العنف في أشكال الضرب أو السب أو الافتراء أو التوبيخ أو الإهانة العلنية والمنع من إيذاء الرأي والحرمان من العمل والتهديد...

4- والعنف الأسري يقسم إلى ثلاثة تصنيفات، ويتم ذلك بناء على ضحية الإيذاء، وهي:

إيذاء الطفل Child Abuse، وإيذاء الزوجي Abuse Spouse، وإيذاء الكبار Elderly Abuse.

مؤشرات العنف الأسري من منظور الخدمة الاجتماعية:

حدّد بعض الباحثين بعض المؤشرات التي تساعد المتخصص الاجتماعي في تحديد متى يحدث العنف داخل الأسرة، ومن هذه المؤشرات ما يأتي:

من جانب المرأة:

يمكن حصر بعض المؤشرات المتعلقة بالمرأة في أمور كثيرة، منها:

النزاعات المستمرة، والإيذاء الموجه للذات - والحرمان، وإحساسها بامتلاك الزوج، والكره، والعقاب، والحقد، والغيرة، وإدمان العقاقير والكحوليات، والسلوك المضاد للشريك.

من جانب الرجل:

أمّا ما يتعلق بالرجل فإنه ينحصر في جوانب أقرب ما تكون إلى العادات والتقاليد ومنها:

التسلط والتحكم في الشريك الآخر - والضرب عند الغضب، والتحكم في قرارات الأسرة، والكره أو الغضب أو الحقد على الطرف الآخر، والشك، والحماية الزائدة، والغيرة، والمزاج الحاد، والنقد أو تشويه السمعة.

من جانب الأطفال:

التأخر الدراسي والصعوبات المدرسية، والرسوب، والخوف الزائد، وعنف الطفل مع باقي الأطفال، والإصابات غير المعلن عنها، والمشكلات السلوكية، ومشكلات النوم، والحرمان. (Kingston & Penhale, 1995: 155)

(ب) النظريات المفسرة للعنف الأسري (فاطمة أمين 1997 : 274):

ينظر إلى العنف الأسري من خلال ثلاثة مستويات نظرية عامة في التحليل هي:

1 - المستوى الفردي (أو النموذج النفسي) The psychiatric level.

2- المستوى النفسي الاجتماعي The social psychological level .

3- المستوى الاجتماعي الثقافي The Sociocultural level .

1 (النموذج النفسي (المستوى الفردي): يركز على خصائص الشخصية كمحدد للعنف أو الإيذاء، ونجد أن هناك بعض البحوث تركز على خصائص الشخصية الفردية للضحية، ويشمل النموذج النفسي اتجاهات نظرية تربط بين اضطرابات الشخصية والخصائص المرضية، المرض العقلي، والإدمان، ونتائج الإيذاء .

2) المستوى النفسي الاجتماعي: يفترض أن العنف والإيذاء من الممكن فهمهما من خلال فحص عوامل البيئة الخارجية التي تؤثر في الأسرة، مثل: بناء الأسرة وتنظيمها، والتفاعلات اليومية بين الأعضاء التي قد تكون مؤشراً لحدوث العنف، كما يركز على الاتجاهات النظرية التي تختبر بناء الأسرة والضغوط، وانتقال العنف من جيل إلى جيل، فضلاً عن نماذج تفاعل الأسرة كعوامل تسهم في حدوث العنف الأسري.

3) المستوى الاجتماعي الثقافي: يمدنا بمستوى كبير من التحليل، فالعنف يحدد في ضوء متغيرات المجتمع، مثل: عدم المساواة، والفردية، والمعايير الثقافية، والاتجاهات السائدة حول العنف، والعلاقات الأسرية.

ويرتكز الإطار التفسيري للدراسة على النظريات الآتية:

1- نظرية الضغط البيئي: وترى هذه النظرية أن الضغوط البيئية المختلفة سواء أكانت ازدحاماً و ضوضاء أم تلوثاً وغيرهما من ضغوط البيئة الفيزيائية، إذا زادت على مقدار قدرة الإنسان على التحمل، فإنها سوف تؤدي إلى انفجار الإنسان وقيامه بأعمال العنف، ومن الطبيعي أن يوجه هذا العنف للضعفاء وفي مقدمتهم النساء والأطفال، وفي ضوء هذه النظرية فإنَّ ازدياد ضغوط البيئة الاجتماعية، مثل: نقص الدخل، والبطالة، والخلافات الزوجية، والتضخم، يمكن أن تؤدي إلى زيادة

العنف الأسري. (محمد فهمي، 1998: 170)

2- النظرية الداروينية الاجتماعية: وهذه النظرية ترى أن الصراع بين البشر يزداد مع زيادة عدد السكان، بمعدل أكبر من معدل تزايد الموارد البيئية وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، الأمر الذي يساعد على ازدياد ظاهرة العنف بوجه عام. (محمد فهمي، 1998: 172)

3- نظرية الحرمان البيئي: وترى هذه النظرية أن البيئة التي لا تشبع احتياجات أفرادها سينتج عنها شعور بالحرمان، يدفع الأفراد دفعاً نحو العنف. (إقبال السمالوطي، 1997: 94)

4- النظرية السلوكية Behavioral Theory: يرى أنصار النظرية السلوكية أن العنف متغير من متغيرات الشخصية، وأنه نوع من الاستجابات التي تؤدي العادة دوراً كبيراً فيه إذ تتوقف درجة العدوان، ومنه العنف، على المواقف التي يعايشها الفرد، وما يتعرض له من مثيرات و إحياطات. (عادل مصطفى، 1999: 237).

ويوجد مدخلان لتفسير العنف في إطار النظرية السلوكية، هما:

أ - مدخل الإحياط العدواني:

ويفترض حدوث سلوك العنف إذا ما أعيق النشاط الموجه إلى هدف معين (أي يتولد الإحياط)، ليصبح العنف نتيجة الإحياط، وقد ربط كل من دولارد Dolard وميلر Miller بين الإحياط والعدوان، وافترضوا أن الشعور بالإحياط يؤدي إلى العنف، كما أن حتمية وجود عدوان يرجع بالضرورة إلى الإحياط. (مريم حنا، 1998: 9)

ب - مدخل تعلم العدوان:

ويهتم بتفسير السلوك في ضوء التفاعل المستمر بين طبيعة السلوك وظروفه الاجتماعية، فالسلوك تحدده جزئياً طبيعة ظروف البيئة.

ويرى "باندورا Bandura" في إطار نظريته في التعلم الاجتماعي أن الفرد يتعلم

العدوان كما يتعلم الأنواع الأخرى من السلوك، وأن التعرض لنموذج تفسير العنف يقدم نوعين من المعلومات هما:

- 1 - معلومات فنية تزيد من ثقة الفرد وقدراته على القيام بعمل من أعمال العنف.
 - 2- معلومات عن عاقبة العدوان، ثواباً أو عقاباً، بطريقة معينة، وفي موقف معين.
- (لويس مليكة، 1989: 302-303)

وتفيد النظرية السلوكية في مواجهة مظاهر سلوك العنف من خلال ما يأتي:

- الوقوف على العوامل البيئية المؤثرة في سلوك العنف لدى أفراد الأسرة.
- مساعدة أفراد النسق الأسري على التخلص من مشاعر القلق والإحباط، وذلك من خلال التعبير عن الذات وممارسة النشاطات الهادفة.

(ج) المجتمع القطري وظاهرة العنف الأسري:

تتطر هذه الدراسة إلى موقف المجتمع القطري من ظاهرة العنف الأسري من جانبين:

الجانب الأول: موقف التشريع من مشكلة العنف الأسري في دولة قطر: (سيد جاد الله، 2007: 25، 28).

لم يضع المشرع القطري نصوصاً قانونية خاصة تعالج العنف الأسري، ولكنه اكتفى بالنصوص العامة التي تُجرّم الاعتداء على سلامة الجسم، وحماية العرض، وجرائم القذف والسب، وجرائم تعريض الأطفال للخطر، لذا قام المشرع القطري بوضع العديد من النصوص القانونية للمحافظة على سلامة الأسرة ولمنع العنف المادي والبدني. وسوف تعرض الدراسة نماذج من اهتمام التشريع القطري:

(أ) الدستور القطري الدائم الذي تم البدء بممارسته في يونيو 2005م، فقد نصت المادة (21) منه على أن "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والإخلاص وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة الطفولة والشيخوخة في ظلها".

كما نصت المادة (36) على أن "الحرية الشخصية مكفولة ويجب عدم تعريض أي إنسان للتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، إذ يعدُّ التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون". (الدستور القطري الدائم 2005)

(ب) في قانون العمل القطري رقم 15 لسنة 2004:

1- نصت المادة (87) من القانون ذاته على عدم جواز تشغيل الحدث في أي عمل يضر بصحته أو سلامته أو أخلاقه .

2- وحظرت المادة (94)، تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة صحياً أو أخلاقياً.

(ج) قانون العقوبات القطري رقم 11 لسنة 2004:

نصت المادة (279) على أنه يعاقب بالإعدام أو الحبس المؤبد كل من واقع أنثى بغير رضاها، سواء أكان بغير الإكراه أو بالتهديد أو بالحيلة وتكون العقوبة الإعدام، إذا كان الجاني من أصول المجني عليها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادماً عندها.

الجانب الثاني: إسهامات المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في مواجهة مشكلة العنف الأسري:

تعدُّ إسهامات المجلس الأعلى لشؤون الأسرة على درجة كبيرة من الأهمية، من أجل العمل على وضع استراتيجية مستقبلية للوصول إلى مجتمع السلم والاستقرار، ونبذ العنف، وتحقيق متطلبات الحماية الشاملة اجتماعياً واقتصادياً وتعليمياً للطفل والمرأة، والعمل على نشر ثقافة التسامح والمحبة بين أفراد الأسرة التي يتعرض أفرادها لمثل هذه السلوكيات.

وتتعدُّ إسهامات المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في التعامل مع مشكلة العنف الأسري متمثلة في :

1- إنشاء المؤسسة القطرية لرعاية الأيتام.

2- المركز الثقافي للطفولة.

3- المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة. التي تضم خطأ ساخناً لتلقي الشكاوى من الأطفال والنساء ضحايا الإساءة والعنف.

4- تشجيع الدراسات والبحوث العلمية التي تستهدف التصدي لمشكلة العنف الأسري.

5- إعداد ندوات وورش عمل تدريبية وتنظيمها لتوعية الفئات العاملة مع الطفل وتدريبها.

د - العلاج الأسري كأحد نماذج التدخل المهني للخدمة الاجتماعية :

• تهدف الخدمة الاجتماعية بصفة أساسية إلى إحداث تغييرات مرغوب فيها في الأفراد والجماعات والمجتمعات، بقصد إيجاد تكيف متبادل بينهم وبين بيئاتهم (نظيمة سرحان : 108) هذا فضلاً عن مساعدة الناس على زيادة كفاءتهم وتعزيز قدراتهم على حل المشكلات أو التكيف معها . (ماهر أبو المعاطي : 26) .

• والخدمة الاجتماعية تتعامل مع حالات العنف الأسري من خلال استخدام العديد من النماذج مثل نموذج العلاج الأسري ونموذج العلاج المعرفي ونموذج العلاج السلوكي .

• ويعدُّ نموذج العلاج الأسري Family Therapy من أكثر النماذج التي تتلاءم أساليبه مع معالجة العنف الأسري كمشكلة تنتج عن الاتصالات المختلفة والتفاعلات المضطربة والتوازن غير السوي؛ مما ينعكس على التوظيف الأسري سلبياً ويجعل الأسرة غير قادرة على أداء دورها بفاعلية مناسبة ويؤكد المتخصص الاجتماعي خلال تنفيذه لأداء الأسرة لوظائفها العديد من استراتيجيات العلاج الأسري بما يحقق إعادة التوازن الأسري ويقلل من التغييرات الأسرية التي تدفع إلى ممارسة العنف (محمد شريف صفر : 44).

أهداف العلاج الأسري:

- 1- العمل على مساعدة الأسرة على كشف نقاط الضعف ومعرفة تلك النقاط التي تؤثر في علاقات الأسرة وتفاعلاتها وتؤدي إلى ظهور العنف بين أفراد الأسرة .
- 2- العمل على تقوية القيم الإيجابية للأسرة وتدعيم قواعدها بما يحقق التوازن داخل الأسرة.
- 3- مساعدة الأسرة وأعضائها على ترك الجوانب والقيم السلبية التي تؤثر في أداء الأسرة لوظائفها والتي تسبب النزاع والعنف الأسري .
- 4- مساعدة الأسرة على رفع مستوى أدائها لوظائفها كنسق اجتماعي يمثل جزءاً من نسق أكبر يتكامل معه وهو المجتمع .
- 5- العمل على تحقيق التوازن والتماسك في العلاقات بين أعضاء الأسرة .

أساليب العلاج الأسري:

سوف نتحدث هنا عن أهم أساليب العلاج الأسري المستخدمة في هذا المدخل مع أهمية الإشارة إلى أن هذه الأساليب تسهم في التقليل والحد من اتجاهات العنف بين أفراد الأسرة وتوضح كيفية العلاج لحالات العنف الأسري ، وهذه الأساليب هي :

1- مساعدة الأسرة على وضع حدود الأنساق الفرعية داخلها :

هذا الأسلوب يمكن المتخصص من مساعدة الأسرة على أن تحدد الأنساق الفرعية بداخلها تحديداً واضحاً يمكنها من أداء وظائفها على أكمل وجه . فنحن نعرف أن نسق الأسرة الكلي يشتمل على عدة أنساق فرعية مثل نسق الآباء - ونسق الأبناء - ونسق الأبناء الذكور - أو الإناث وهكذا ولكي تؤدي هذه الأنساق الفرعية وظائفها بالصورة المطلوبة يجب أن تكون حدود كل نسق معروفة ومحددة، ومن ثمَّ فإنَّ كل عضو في الأسرة يستطيع أن يدرك حدود دوره داخل النسق الفرعي الذي ينتمي إليه،

وهذا بدوره يكون له تأثير إيجابي في أداء الأسرة لوظائفها وفي جو العلاقات والتفاعلات داخل الأسرة ككل (Howells & John, 1984 : 826).

2- إعادة تنظيم الأدوار وتوزيعها في الأسرة :

هذا الأسلوب من أكثر الأساليب فاعلية في العلاج الأسري وذلك لتأثيره في إعادة تنظيم أنماط السلوك والتفاعل والعلاقات داخل الأسرة وتشكيلها، وهذا الأسلوب يحتاج في تطبيقه إلى درجة قوية من العلاقة المهنية بين المتخصص والأسرة، كما أنه يساعد على رسم الحدود بين الأنساق الفرعية داخل الأسرة، ويفيد أيضاً حين تكون الأدوار والمكانات الخاصة بأعضاء الأسرة غير واضحة أو محددة وهناك تداخل بينها (Goldenberg Irene, 1985 : 200).

3- الاتصال الثنائي:

هذا الأسلوب مفيد جداً في التعامل مع الزوجين إذ يساعد كل منهما أن يدرك بوضوح أن علاقتهما الثنائية علاقة متغيرة باستمرار نتيجة مؤثرات داخلية مرتبطة بنسق الأسرة أو خارجية مرتبطة بالمتجمع والبيئة الخارجية ، ولذلك فمن المهم أن يكتسب كل منهما المهارات اللازمة للاتفاق على أوضاع وظروف جديدة متعلقة بالتغيرات التي تحدث في العلاقة بينهما ، وذلك لأن العلاقة التي لا يحدث فيها تغيير بسبب أي مؤثرات تتعرض لها فإن ذلك يعرض أطراف هذه العلاقة إلى مشكلات وصراعات تعوق حياتهم الزوجية - ولذلك يجب على الزوجين أن يفهما أن علاقتهما ديناميكية وليست استاتيكية وهذا يستدعي منهما أن تكون لديهما المرونة والمهارة اللازمة لتكيفهما مع المتغيرات المرتبطة بنمو علاقتهما وتطويرها. (Sherwood & Scherer , 1995 : 30).

4- تحديد قواعد الأسرة :

يمكن للمتخصص تحديد قواعد الأسرة من خلال أنماط السلوك المتكررة بين أعضائها - لذلك فحين يستطيع المتخصص أن يحدد هذه القواعد يمكنه التنبؤ بسلوك أعضاء الأسرة وشكل علاقاتهم ، وهذا يمكنه من أن يعرف هل هناك بعض السلبيات أو جوانب الضعف في هذه القواعد حتى يمكنه مساعدة الأسرة على إعادة بناء الإطار العام الذي يشتمل على قواعدها ومساعدتها في معالجة أوجه القصور فيها (Sherwood & scherer, 1995 : 214) .

5- التشكيل التعبيري :

في هذا الأسلوب يقوم المتخصص بمساعدة أعضاء الأسرة على التعبير عن مشاعرهم واتجاهاتهم ، ففيه يساعد أي عضو في الأسرة على أن يشكل أعضاء الأسرة الآخرين في صورة أو وضع يرغب هذا العضو أن يرى الأسرة عليه، وهذا يساعد المتخصص على أن يتعرف مشكلات التفاعل والعلاقات بين أعضاء الأسرة ويتعرف مشاعرهم تجاه بعضهم - كما أنه أيضاً يساعد الأسرة نفسها على تحديد جوانب الضعف في علاقتها ومحاولة إيجاد نماذج علاقات جديدة جيدة (Ferber, 1988 : 202).

6- توجيه الأسرة إلى القيام بأعمال معينة:

يقوم المتخصص في هذا الأسلوب بتوجيه أعضاء الأسرة كلهم أو بعضهم للقيام ببعض الأعمال المختلفة في أثناء المقابلة، أو قد يطلب إليهم القيام بذلك في المنزل . وترجع أهمية هذا الأسلوب إلى أنه يعدُّ حافظاً ومثيراً قوياً يدفع أعضاء الأسرة إلى اتباع أنماط جديدة من السلوك والتفاعل والعلاقات التي هي أفضل من تلك السلبية القديمة التي أدت إلى المشكلات التي يواجهونها، وقد أشارت ساتير في هذه الصدد إلى أن هذا الأسلوب يمنع أعضاء الأسرة من الاستمرار في التصرفات والأفعال وأنماط العلاقات والتفاعلات التي كانت سبباً في ظهور المشكلات التي يعانون منها (Bowen & Murray, 1987 : 143) .

7 - وصف المشاعر الغاضبة:

هذا الأسلوب يستخدم بكثرة في حالة الزوجين كثيري الشجار والنزاعات، وهدفه الأساسي تعليم الزوجين التعبير عن مشاعرهما تجاه بعضهما بطريقة جديدة إيجابية دون حدوث أي خسائر معنوية - فهدف هذا الأسلوب هو تغيير عملية التعبير عن المشاعر العدائية الغاضبة إلى التعبير عنها بصورة أفضل يمكن عن طريقها تناول هذه المشاعر بالعلاج لأن الاستمرار في التعبير عن المشاعر بصورة عدائية وظهور الصراعات كفيل يهدم أي علاقة زوجية. (Fromm , 1985 : 187) ومن أهم مميزات هذا الأسلوب هو أنه يشجع الزوجين على التعبير عن المشاعر الغاضبة لدى كل منهما والتحكم والتفكير في هذه المشاعر ومحاولة اكتساب طرائق جديدة للتعبير عنها بما يؤثر في النهاية في تحسين العلاقة بينهما . (Minuchin, 1984 : 152).

8- التركيز على الأعراض كبؤرة للاهتمام من جانب المتخصص:

يتيح هذا الأسلوب الفرصة للمتخصص للتعامل مباشرة مع المشكلات الحاضرة التي دفعت بالأسرة للحضور إلى العلاج، ولو أن استخدام هذه الأسلوب قد يجعل المتخصص يؤجل (مؤقتاً) المشكلات الحقيقية التي تعاني منها الأسرة إلا أن إعطاء المشكلة التي أتت بالأسرة إلى العلاج الأولوية كبؤرة للاهتمام من جانب المتخصص بأمر ضروري لأن هذه المشكلة هي مركز اهتمام الأسرة في الوقت الحاضر ويجب عدم تجاهلها في مراحل التعامل الأولي مع الأسرة، ثم بعد ذلك يمكن الدخول في مناطق الضعف الأخرى كخطوة تالية لاستكمال العملية العلاجية، لأن إهمال بؤرة اهتمام الأسرة تحدُّ من فاعلية العلاج، وقد يؤدي بالأسرة إلى الانقطاع عن العلاج (Zuk & Getald, 1996: 162) .

9- أداء دور الوسيط بين أعضاء الأسرة :

يستخدم المتخصص هذا الأسلوب في التعامل مع القضايا الحالية محل الصراع والنزاع بين أعضاء الأسرة، كما يشجع الأعضاء على التعبير عن هذه الصراعات مع

بعضهم بعضاً ولذلك فمن المهم في هذا الأسلوب أن يطلب المتخصص من أعضاء الأسرة تحديد نقاط عدم الاتفاق، وعليه أن يضع بعض القواعد التي ستحدد سير هذه المناقشات وهنا قد يقترح بعض الوسائل التي من الممكن أن تساعد في حل الصراع وأوجه الخلاف. (Satir , 1998 : 111) ولكن يجب أن يكون المتخصص واعياً تماماً لدوره الأساسي كموفق لوجهات النظر وأوجه الخلاف ولا ينحاز إلى أحد الأطراف؛ لأن الهدف الأساسي من هذا الأسلوب هنا هو تحسين العلاقات وإزالة الصراع ويحتاج منه ذلك إلى ضرورة إيجاد علاقة مهنية طيبة مع أعضاء الأسرة . (Ackerman & Nathan , 1998 : 178)

10 - التكامل في عملية الاتصال:

(1) هذا الأسلوب يهدف أساساً إلى تعليم أعضاء الأسرة ولاسيماً الزوجين أساليب الاتصال السليمة التي تتم بينهما - فهذا الأسلوب أساساً يساعد أعضاء الأسرة على تعديل أنماط الاتصال المرضية التي تتم داخل الأسرة وتغييرها وتؤثر سلبياً في علاقاتهم وإكسابهم أنماطاً جديدةً أخرى للاتصال، بحيث يكون لها تأثير إيجابي في حياتهم، ويجب أن يركز المتخصص هنا على تعليم أعضاء الأسرة ولاسيماً الزوجين كيف يكون هناك توافق بين مستوى الاتصال الكلامي والتعبيري في عمليات الاتصال التي تتم بينهما (Goldenberg Irene, 1985: 201)

11 - العلاج الأسري الجماعي:

(2) هذا الأسلوب يستخدم في التعامل مع أكثر من أسرة في الوقت نفسه ويشترط في الأسر التي يستخدم معها هذا الأسلوب أن تكون متشابهة - إلى حد كبير - في المشكلات وأن يكون هناك تقارب في المراحل العمرية لأعضاء هذه الأسر وغالباً ما تتم مقابلة تلك الأسر قبل البدء بالعملية العلاجية للتأكد من درجة التشابه والتجانس فيما بينهما ولقد وجد أن أنسب عدد من الأسر يمكن إشراكه في هذه العملية العلاجية هو ثلاث أو أربع أسر يراوح عدد أعضاء كل أسرة فيها من ثلاثة إلى خمسة أفراد. (Norlin, Judy., and others., 1994 : 127)

سادساً: النتائج والمناقشة:

(1) النتائج المتعلقة بوصف المجتمع البشري للدراسة:

- توضح الدراسة أن: 46.7% من أفراد العينة تراوح أعمارهم بين 35 - 45 سنة، بينما نسبة 37.5% من العينة أعمارهم من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة، ونسبة 11.7% من 45 سنة إلى أقل من 55 سنة، وكانت أقل نسبة هي 1.6% للسن من 55 سنة فأكثر، وهذا يتفق مع المعدلات العامة لمتوسط سن الزواج الذي يراوح ما بين 25 إلى 45 سنة.

- يتبين من نتائج الدراسة أن: أعلى نسبة ممثلة للأفراد عينة الدراسة تخصص المتزوجين الذين يعولون، أي لديهم أبناء بنسبة 79.2%، في حين نجد 16.7% متزوجين فقط، ونسبة 3.3% من العينة مطلّقين، ونحو 0.08% منهم أرامل.

- أوضحت النتائج أن: نحو 80.83% من عينة الدراسة يحملون مؤهلاً عالياً أو جامعياً، ونسبة 10.83% وصل تعليمهم إلى المرحلة الثانوية، ونسبة 5% يحملون مؤهلات فوق الجامعة ما بين دبلوم دراسات عليا وماجستير ودكتوراه، وأقل نسبة هي للتعليم الإعدادي وبلغت 3.33%، وهذا يدل على ارتفاع مستوى التعليم لدى أفراد العينة.

وتبين من الدراسة الميدانية أن (110) مفردة بنسبة 45.8% من أفراد العينة يعملون بمهنة التدريس، وأن (76) مفردة بنسبة 31.7% يعملون أعمالاً إدارية، وأن (30) مفردة بنسبة 12.5% يعملون في وظيفة متخصص اجتماعي، في حين أقل نسبة تخصص الأطباء (24) مفردة بنسبة 1.0%.

- توضح نتائج الدراسة أن: 92 مفردة من العينة بنسبة 47.9% لديهم أقل من أربعة أبناء، بينما 74 مفردة بنسبة 38.5% لديهم من 4 أبناء إلى أقل من 6 أبناء، في حين أن 26 مفردة بنسبة 13.6% لديهم من 6 أبناء فأكثر.

(2) النتائج المتعلقة بالعوامل المجتمعية المؤدية إلى العنف الأسري .

من خلال استعراض وتحليل بيانات الجداول (1-5) ونتائجها تتضح العوامل المجتمعية المؤدية إلى العنف الأسري .

جدول (1)

يوضح العوامل والأسباب الاجتماعية الأسرية التي تفسر العنف بين الزوج والزوجة

م	العوامل والأسباب الاجتماعية الأسرية التي تفسر العنف بين الزوج والزوجة	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	الوزن النسبي	الترتيب
1	خروج الزوجين للعمل مدة طويلة	114	49	77	517	0.72	3
2	انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة	114	61	65	529	0.73	2
3	عدم التكافؤ الجنسي بين الزوجين	66	74	100	446	0.62	5
4	اختلاف المستوى التعليمي بين الزوجين	94	58	88	486	0.68	4
5	تدخل الأهل والأقارب في العلاقات بين الزوجين	146	52	42	584	0.81	1
6	عدم الإيجاب	50	34	156	374	0.52	6
7	التفاخر بين العائلات	50	34	156	374	0.52	6
	المجموع	643	362	684	3310		
	الدرجة النسبية					65.7%	

يوضح الجدول رقم (1) أن هناك العديد من العوامل والأسباب الاجتماعية الأسرية التي تفسر العنف بين الزوج والزوجة، وقد بلغت الدرجة النسبية لتلك العوامل 65.7%، واحتل تدخل الأهل والأقارب في العلاقات بين الزوجين المرتبة الأولى بوزن مرجح قدره (0.81)، يلي ذلك انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة بوزن مرجح قدره (0.73)، في حين احتل المرتبة الثالثة خروج الزوجين للعمل مدة طويلة بوزن مرجح قدره (0.72)، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (فاطمة أمين، 1999) التي أشارت إلى أن أهم العوامل الأسرية المؤدية إلى العنف هي اختلاف معايير كل من الزوجين وثقافتهما، وخروج الزوجين للعمل معاً مدة طويلة، وترك الأبناء دون رعاية كاملة، ومن ناحية أخرى احتل المرتبة الرابعة اختلاف المستوى التعليمي بين الزوجين بوزن مرجح قدره (0.68) .

ومن ناحية أخرى احتل المرتبة الرابعة اختلاف المستوى التعليمي بين الزوجين بوزن مرجح قدره (0.68) .

بينما احتل المرتبة الخامسة العامل الخاص بعدم التكافؤ الجنسي بين الزوجين، واحتل المرتبة الأخيرة كل من عدم الإنجاب والتفاخر بين العائلات بوزن مرجح قدره (0.52). وبصفة عامة فإن استقراء بيانات الجدول تشير إلى تنوع الظروف والأوضاع الاجتماعية السائدة في المجتمع القطري التي تتناول ظهور النزاعات والخلافات الأسرية وتدخل الأهل بين الزوجين، بجانب انخفاض المستوى الاقتصادي الذي دفع المرأة للخروج إلى العمل مدة طويلة، الأمر الذي قلل من فرص الحوار والتفاعل بين أفراد الأسر، وهذه الظروف والعوامل تؤثر بصورة مباشرة في ظهور العنف داخل الأسرة القطرية الذي يكون مصدره الزوج غالباً. وهذا يتفق مع دراسة كلثم على الغانم (2007) التي تؤكد أن الذكور في الأسرة هم من يمارسون العنف ضد المرأة، كما أن الضرب يعد أكثر أنماط العنف شيوعاً داخل الأسرة، كما تتفق نتائج الجدول مع دراسة السيد الشريبي (1991) التي أشارت إلى أن اختلاف المستوى التعليمي بين الزوج والزوجة من العوامل الدافعة لظهور العنف داخل الأسرة. وتؤكد الظروف والأوضاع الاجتماعية السائدة في المجتمع القطري أهمية الحاجة إلى تفعيل الدور الذي يقوم به المتخصصون الاجتماعيون في مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تعمل في مجال الأسرة والطفولة والتي تهتم بمشكلات الأسرة حتى يتمكنوا من التصدي لظاهرة العنف الأسري وعلاجه.

جدول رقم (2)

يوضح العوامل والأسباب الاجتماعية الأسرية التي تفسر عنف الوالدين اتجاه الأبناء:

م	العوامل والأسباب الاجتماعية الأسرية التي تفسر عنف الوالدين تجاه الأبناء	نعم	لا	مجموع الأوزان	الوزن النسبي	الترتيب
1	عدم جدية الرقابة والتوجيه للأبناء	92	37	111	0.64	5
2	التدليل الزائد	122	63	55	0.76	2
3	عدم مواظبة أفراد الأسرة على الفرائض الدينية	144	58	38	0.81	1
4	الحديث بلغة خارجة عن اللياقة أمام الأبناء	80	32	128	0.60	6
5	عدم المحافظة على النظام وأداب التعامل داخل الأسرة	106	65	69	0.72	3
6	ترديد الآباء للسياق والشتائم للأطفال	98	49	93	0.67	4
	المجموع	642	304	494	3028	
	الدرجة النسبية				70.1%	

يوضح الجدول رقم (2) أن هناك العديد من العوامل والأسباب الاجتماعية الأسرية التي تفسر العنف الوالدين تجاه الأبناء، وقد بلغت الدرجة النسبية لتلك العوامل (70.1%)، واحتل عدم مواظبة أفراد الأسرة على الفرائض الدينية المرتبة الأولى بوزن مرجح قدره (0.81)، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (عبد الناصر عوض، 1993) التي أشارت إلى أن غياب الوعي الديني، الفردي والأسري، والفهم الخاطئ لقواعد الدين، من أهم العوامل الأسرية المؤدية إلى العنف، يلي ذلك استخدام أسلوب التدليل الزائد مع الأبناء بوزن مرجح قدره (76.)، ثم عدم المحافظة على النظام فأداب التعامل داخل الأسرة بوزن حجم قدره (0.72)، ثم ترديد الآباء للسباب والشتم للأطفال كذلك عدم جدية الرقابة والتوجه للأبناء، وأخيراً الحديث بلغة خارجة عن اللياقة أمام الأبناء.

إن استقراء بيانات الجدول يوضح أن الغالبية العظمى من عوامل العنف الأسري وأسبابه الذي يصدر من الوالدين تجاه الأبناء ترجع إلى القصور في عمليات التنشئة الاجتماعية للأبناء الذي يرتبط بأحد عاملين: العامل الأول يتعلق بالتشدد والقسوة في التعامل مع الأبناء، في حين يتعلق العامل الثاني بالإهمال واللامبالاة من جانب الوالدين تجاه سلوكيات الأبناء وتصرفاتهم الأمر الذي يؤخر اكتساب الأبناء للمعايير الاجتماعية وقواعد الضرب الاجتماعي .

جدول رقم (3)

يوضح العوامل والأسباب الاجتماعية الأسرية التي تفسر العنف بين الأبناء

م	العوامل والأسباب الاجتماعية الأسرية التي تفسر العنف بين الأبناء	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	الوزن النسبي	الترتيب
1	مشاهدة الأفلام العنيفة بالتلفاز	162	33	45	597	0.83	1
2	تأثير جماعات الأصدقاء	146	54	40	586	0.81	2
3	اللامبالاة من جانب الوالدين	100	49	91	489	0.68	6
4	الفجوة الثقافية بين الآباء والأبناء	54	38	148	386	0.54	8
5	عدم توفر فرص المشاركة في النشاطات الرياضية والاجتماعية	66	72	102	444	0.62	7
6	عدم المساواة والعدالة بين الأبناء	124	60	56	548	0.76	3
7	القسوة في تربية الأبناء	106	63	71	515	0.72	4
8	الحرمان وعدم إشباع احتياجات الأبناء	106	57	77	509	0.71	5
	المجموع	864	426	630	4074		
	الدرجة النسبية					70.7%	

يوضح الجدول رقم (3) أن هناك العديد من العوامل والأسباب الاجتماعية الأسرية التي تفسر العنف بين الأبناء، وقد بلغت الدرجة النسبية لتلك العوامل (70.7%)، واحتلت مشاهدة الأفلام العنيفة بالتلفاز المرتبة الأولى بوزن مرجح قدره (0.83)، يلي ذلك تأثير جماعات الأصدقاء بوزن مرجح قدره (0.81)، ثم عدم المساواة والعدالة بين الأطفال داخل الأسرة بوزن مرجح قدره (0.76)، والقسوة في تربية الأبناء بوزن مرجح قدره (0.72)، ثم الحرمان وعدم إشباع احتياجات الأسرة واللامبالاة من جانب الوالدين وذلك كله خبرات سيئة تؤثر في الطفل داخل الأسرة، وهذا ما أكدته دراسة (Edelson .1999) التي أكدت أن الخبرات السيئة في الأسرة من أهم أسباب العنف، فالأطفال في تلك الأسر لديهم مشكلات مرتبطة بالنواحي السلوكية والعاطفية. وأخيراً نجد أن عدم توافر فرص المشاركة في النشاطات المختلفة، وكذلك الفجوة الثقافية الموجودة بين الآباء والأبناء تعد من العوامل المسببة للعنف الأسري.

والخلاصة أن بيانات الجدول توضح أن العوامل والأسباب المفسرة للعنف بين الأبناء داخل الأسرة ترتبط بجانبين رئيسيين: الجانب الأول يتعلق بالعوامل والمتغيرات المختلفة داخل الأسرة والتي تظهر في القصور في أداء الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل من الأب والأم تجاه الأبناء، في حين يتعلق الجانب الثاني بالمتغيرات والعوامل الخارجية التي تتعلق بالتأثير السيئ لوسائل الإعلام وجماعات الأصدقاء وتدني الظروف الاقتصادية

جدول رقم (4)

يوضح العوامل والأسباب الاقتصادية المفسرة للعنف الأسري

م	العوامل والأسباب الاقتصادية التي تفسر العنف الأسري	نعم	لا	مجموع الأوزان	الوزن النسبي	الترتيب
1	الفقر وانخفاض دخل الأسرة	148	53	39	0.82	1
2	المهن التي تتطلب جهداً وعياً مهنياً كبيراً	78	29	133	0.59	5
3	تأثير جماعات العمل في ظهور العنف الأسري	72	18	180	0.48	6
4	عدم القدرة على التوفيق بين مطالب الأسرة ومطالب العمل	118	34	88	0.71	2
5	العلاقات والخبرات السيئة في مجال العمل	108	39	93	0.69	3
6	تدني المكانة الوظيفية للزوج عن الزوجة	78	46	116	0.61	4
	المجموع	572	219	649	2803	
	الدرجة النسبية				64.9%	

يوضح الجدول رقم (4) أن هناك العديد من العوامل الاقتصادية المفسرة للعنف الأسري، وقد بلغت الدرجة النسبية لتلك العوامل (64.9%) واحتل الفقر وانخفاض دخل الأسرة المرتبة الأولى بوزن مرجح قدره (0.82)، يليه عدم القدرة على التوفيق بين مطالب الأسرة ومطالب العمل بوزن مرجح قدره (0.71)، ويؤكد ذلك نتائج دراسة (أحمد زكي، 1997) التي أشارت إلى أن العوامل الاقتصادية في مقدمة مسببات العنف الأسري وأهمها ارتفاع الأسعار والفقر. وجاءت بعد ذلك العوامل المرتبطة بالعلاقات والخبرات السيئة في مجال العمل، وتدني المكانة الوظيفية للزوج عن الزوجة في بعض الأحيان، هذا فضلاً عن أن هناك بعض المهن التي تتطلب مهارات وجهداً مهنيًا كبيراً. في حين احتل المرتبة الأخيرة تأثير جماعات العمل في ظهور العنف الأسري، وذلك بوزن مرجح قدره (0.48).

جدول رقم (5)

يوضح العوامل والأسباب الثقافية المفسرة للعنف الأسري

م	العوامل و الأسباب الثقافية	نعم	لا	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	الوزن النسبي	الترتيب
1	سيادة المعايير التي تمجد وتشجع العنف في المجتمع	42	12	186	336	0.47	6	
2	الدور التسلطي للرجل الشرقي في الأسرة	112	43	85	507	0.70	2	
3	عصر العولمة والتغيرات الثقافية التي تتعرض لها الأسرة	106	38	96	490	0.68	3	
4	تأثير أجهزة الإعلام في قيم الأفراد واتجاهاتهم	142	61	37	585	0.81	1	
5	التغيرات في أدوار كل من الأب والأم	74	15	123	459	0.64	4	
6	انتشار مفاهيم الفردية وعدم المساواة والعزلة الاجتماعية		27	139	415	0.85	5	
	المجموع				2792			
	الدرجة النسبية					64.6%		

يوضح الجدول رقم (5) أن هناك العديد من العوامل والأسباب الثقافية المفسرة للعنف الأسري، وقد بلغت الدرجة النسبية لتلك العوامل (64.6%) واحتل تأثير أجهزة الإعلام في قيم الأفراد واتجاهاتهم المرتبة الأولى بوزن مرجح قدره (0.81)،

ويتفق ذلك مع دراسة (عبد الناصر عوض، 1993) التي أوضحت أن هناك تردياً لأجهزة الإعلام عن القيام بدورها الأصلي بجعلها تسهم، بشكل مباشر، في زيادة حالات التقليد للعنف الأسري. واحتل المرتبة الثانية الدور التسلطي للرجل الشرقي في الأسرة بوزن مرجح قدره (0.70)، لأنه من الناحية الثقافية التي تحكم المجتمعات العربية تعدُّ المرأة أقل مرتبة من الرجل، وعلى ذلك فإنَّ العنف ضدها قد يعدُّ -في كثير من الأحيان- التصرف الطبيعي، إذ إنَّ القيم الحاكمة تعطي الرجل هذا الحق. واحتل المرتبة الثالثة العامل الخاص بالعولمة والتغيّرات الثقافية التي تتعرض لها الأسرة بوزن مرجح قدره (0.68)، ويؤكد هذا العامل نتائج دراسة (عباس أبو شامة، محمد الأمين، 2005) يلي ذلك التغيّرات في أدوار كل من الأب والأم، وانتشار مفاهيم الفردية وعدم المساواة والعزلة الاجتماعية، وأخيراً سيادة المعايير التي تمجد وتشجع العنف في المجتمع.

(3) النتائج المتعلقة بمظاهر العنف واتجاهاته السائدة:

تبيّن أن هناك العديد من مظاهر العنف وأشكاله السائدة في المجتمع، وأن هذه المظاهر واضحة إذ وصلت درجتها النسبية 61.8%، وقد أخذت هذه الأشكال صوراً متعدّدة حيث احتل الترتيب الأول تعامل الوالدين بقسوة مع الأبناء بوزن مرجح قدره (0.79)، يلي ذلك اعتداء الزوج بالضرب على زوجته بوزن مرجح قدره (0.74)، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (سامية الساعاتي، 1997) التي أشارت إلى أن 35% من الزوجات يتعرضن للضرب في مصر في حالة معارضتهن للزوج، و69% يضربن في حالة الرد على الزوج بلهجة لا تعجبه، وأيضاً دراسة (منال فاروق، 2000) التي أوضحت أن 80% من الزوجات يعانين العنف من أزواجهن، وأن 70.1% من الزوجات يتعرضن للسب والتجريح، ونسبة 60.5% يتعرضن للضرب.

بينما تختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (روبير ميشري، 2003)

التي أشارت إلى أشكال العنف الأسري في فرنسا، و تمثلت في الضغوط النفسية التي تعاني منها الزوجة من خلال إهمالها، ورفض آرائها، وذلك بنسبة 24% من الفرنسيات، في حين ينال الاعتداء الجسدي 3% فقط من النساء.

وراوحت مظاهر العنف الأخرى السائدة في المجتمع بين إهانة الزوجة أمام الأبناء بوزن مرجح قدره (0.72)، أو استخدام التوبيخ كأسلوب لتنشئة الصغار بوزن مرجح قدره (0.72)، وجاء بعد ذلك الاعتداء بالضرب على الأبناء وفرض رأي الزوج بالقوة واستخدام ألفاظ نابية في التعامل مع الأبناء، إلى جانب تهديد الزوجة بالطلاق والتهديد بالزواج من أخرى، مع جعل الزوجة تتنازل عن حقها في بعض الأحيان، ومنعها من الاستمرار في عملها في أحيان أخرى.

بينما جاء في مرتبة متأخرة كل من حرمان الأبناء من المصروف، ومنعهم من الذهاب إلى المدرسة، والاعتداء على أثاث الأسرة وممتلكاتها.

- وقد اتضح من نتائج الدراسة أن أكثر اتجاهات العنف السائدة في المجتمع هي تلك التي تصدر من الزوج للزوجة بوزن مرجح قدره (0.88)، يلي ذلك العنف الصادر من الزوج للأبناء بوزن مرجح قدره (0.70) بينما احتل المرتبة الثالثة العنف بين الأبناء بوزن مرجح قدره (0.63) والمرتبة الرابعة العنف الموجه من الأم للأبناء بوزن مرجح قدره (0.59) في حين احتل المرتبة الأخيرة العنف الموجه من الزوجة للزوج بوزن مرجح قدره (0.46) ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (مصطفى عمر، 1997) التي أوضحت أن نسبة 90% من مرتكبي العنف العائلي من الذكور، وهذا العنف يكون موجهاً للنساء وكذلك الأطفال، بمعنى أن العنف الأسري في المجتمع العربي ظاهرة رجالية، إذ وجد أن 53.8% من ضحايا العنف الأسري كان من نصيب الزوجة، ويأتي بعد ذلك الابن ثم الابنة، أمّا الزوج كضحية فلم تتجاوز نسبته 3.8% وهذا مؤشر مهم على أن الزوجة هي الضحية في المقام الأول في العنف الأسري في الوطن العربي وخاصة الموجه من زوجها. بينما تختلف هذه النتائج مع ما

توصلت إليه دراسة (Murray & Kantor, 1999) التي أشارت إلى أن النساء أكثر استعمالاً للسلاح من الرجال وبنسبة تصل إلى ثلاثة أضعاف، والنساء يحركن في الغالب حالة العنف الأسري، وأنهن أكثر إساءة للطفل من الرجال، ولا شك أن هذه النتائج تدعو إلى النظر بعين الاعتبار إلى احتمالات وقوع الرجل ضحية للعنف من المرأة في الدول العربية، رغم الثقافة الخاصة التي تميز المجتمعات العربية عن غيرها من المجتمعات الغربية.

- وتوضح النتائج العامة للدراسة أن هناك العديد من العوامل والأسباب المؤدية إلى العنف الأسري، وأول هذه العوامل ما يتعلق بالعوامل الأسرية، إذ بلغت الدرجة النسبية لها (68.9%) سواء كانت هذه العوامل متعلقة بالزوجين معاً أم بالأبَاء والأبناء أو الأبناء ذاتهم، بينما تحتل المرتبة الثانية العوامل الاقتصادية، وقد بلغت الدرجة النسبية لها (64.9%)، تليها العوامل الثقافية بدرجة نسبية (64.6%) وهي قريبة من سابقتها، وفي النهاية تؤكد أنه لا يوجد عامل بمفرده يستطيع أن يسبب العنف الأسري، ولكن هذه العوامل مجتمعة، ولكن بدرجات متفاوتة هي التي تسبب العنف الأسري.

(4) النتائج المتعلقة بمقترحات مفردات العينة لعلاج العنف الأسري ومواجهته:

توصلت الدراسة إلى العديد من المقترحات التي تساعد على علاج العنف الأسري ومواجهته فنسبة 100% من العينة يرون أن التوعية الدينية هي أهم الحلول للمشكلة، بينما ترى نسبة 92.9% أنه لا بد من التوعية الإعلامية، كما ترى نسبة 91.3% أهمية غرس القيم الدينية في نفوس الأبناء، في حين تقترح نسبة 80.8% أن يكون هناك حوار بناء ونقاش هادئ بين الزوجين حول المشكلات التي يعانون منها ودراسة آثارها المختلفة في الأسرة، وأوضحت نسبة 69.6% ضرورة إعطاء دورات تدريبية للمقبلين على الزواج، وذلك بهدف الوقاية، كما ترى نسبة 65.0% أهمية تفعيل دور الخدمة الاجتماعية في مجال حماية الأسرة، أيضاً زيادة عدد المؤسسات العاملة في مجال رعاية الأسرة، وفي النهاية رأى 46.7% من العينة

ضرورة وجود روادع قانونية في حالة تعرض أحد أفراد الأسرة للعنف. وتشير البيانات والأرقام الإحصائية الخاصة بمقترحات مجتمع البحث ومفرداته لمواجهة العنف إلى السعي نحو تحقيق هدف رئيسي يتمثل في العمل على إحداث تغييرات مرغوب فيها الأنساق المؤثرة في حدوث مشكلة العنف الأسري، للتقليل من حدة هذه العوامل التي أثرت وأدت إلى وجود مشكلة العنف والاستفادة من إمكانات المؤسسات المجتمعية المختلفة في مواجهة العنف والتقليل من آثاره، هذه فضلاً عن تنمية النشاطات والجهود المهنية التي يمارسها المتخصصون الاجتماعيون لعلاج مشكلة العنف الأسري .

سابعاً: الإستراتيجية المقترحة للخدمة الاجتماعية لمواجهة العنف الأسري وعلاجه:

يحتوي الإطار التصوري المقترح للخدمة الاجتماعية على أربعة جوانب رئيسية، هي :

(أ) الجانب الأول: أهداف الإستراتيجية المقترحة:

ترتكز الإستراتيجية المقترحة على برنامج إرشادي لأعضاء الأسرة كُلمهم سواء الزوجة أم الزوج أو الأولاد وهو ليس برنامجاً علاجياً في حد ذاته، ولكنه وقائي في الوقت نفسه فهو مقدم لمن وقع ضحية للعنف الأسري وكذا المعرض لهذا العنف. وهذا التصور يمكن من خلاله تعلم سلوكيات خاصة واكتسابها؛ لذا فهو يتطلب ضرورة إعداد المتخصصين الاجتماعيين المشتغلين في مجال الأسرة والطفولة والمتعاملين بصفة خاصة مع حالات العنف الأسري.

• وتهدف هذه الإستراتيجية إلى:

- 1- تحديد العوامل والأسباب المؤدية إلى العنف الأسري.
- 2- تحديد مشكلات الأطراف المعتدى عليها.
- 3- توفير الخدمات التي تلبي احتياجاتهم.

4- تحديد السياسات المتخذة تجاه العنف الأسري.

(ب) الجانب الثاني: الإستراتيجيات والتكنيكات التي يعتمد عليها في مواجهة العنف الأسري:

1- إستراتيجية التوجيه والإرشاد: ويتم ذلك من خلال:

أ - تقديم استشارات اجتماعية وأسرية ونفسية للأفراد الذين ينتمون إلى الأسر التي ينتشر فيها العنف.

ب - العمل على تعليم النساء والأطفال على تطوير خطط للأمان لهم داخل الأسرة وخارجها .

ج - تقوية الوازع الديني والتربية الصحيحة وتأكيد ثقافة الحوار والتشاور داخل الأسرة.

د - مساعدة الأفراد والأسر على دعم قدراتهم لحل مشكلاتهم والتكيف مع الظروف المحيطة.

هـ - توجيه الأفراد والأسر إلى المهنيين المتخصصين في المؤسسات المختلفة ليحصلوا من خلالها على الخدمات المختلفة.

2- إستراتيجية تعديل السلوك: ويتم ذلك من خلال:

أ - بناء الاتصالات الأسرية وتوضيح المعايير والحدود الأسرية وتغيير القيم المشجعة على العنف، وإعادة التوازن الأسري في ضوء منع آثار التغييرات الأسرية التي تدفع الأفراد إلى ممارسة العنف فيما بينهم أو تقليلها .

ب - محاولة التأثير في سلوك العنف وتغييره، من خلال المشاركة في النشاطات والندوات، وما يرتبط بذلك من تكنيكات تعديل الاتجاهات السلبية.

ج - التعلم عن طريق أداء الدور وتعديل السلوكيات الخاطئة واكتساب سلوكيات جديدة تساعد على الوصول إلى حل فعال.

3- إستراتيجية التفاعل والاتصال: ويتم ذلك من خلال:

أ - تشجيع الاتصال بين أفراد الأسرة وتدعيم العلاقات فيما بينهم وبين المؤسسات

المختلفة التي تقدم الخدمات.

ب - تدريب الأطفال على ممارسة ردود أفعال غير عنيفة لتفريغ الشحنات السلبية التي تولدت لديهم نتيجة العنف الذي وقع عليهم.

ج - تعليم الأطفال سلوكيات إيجابية تمكنهم من التحكم بمشاعر الغضب لتساعدهم على تكوين علاقات مستقبلية آمنة وسليمة.

(ج) الجانب الثالث: أدوار المتخصص الاجتماعي في التعامل مع مشكلة العنف الأسري:

يتحدد دور المتخصص الاجتماعي في التعامل مع مختلف الأنساق المشتركة في ظاهرة العنف الأسري بداية من الأب والأم، ومروراً بالأبناء والأقارب، وصولاً إلى المجتمع المحيط بتلك الأسرة وذلك من خلال:

- 1- تقدير المشكلات المختلفة الناتجة عن العنف داخل الأسرة.
- 2- توعية الأزواج بكيفية التعامل مع زوجاتهم والعكس.
- 3- التدخل المهني لعلاج تلك المشكلات.
- 4- اتخاذ الإجراءات الوقائية الكافية وتقييمها لمنع تكرار حدوث سلوك العنف داخل الأسرة.
- 5- التعاون مع الجهات المختصة برعاية الأسر والأطفال لإيجاد طرائق تتوافق مع كل أسرة على حدة.
- 6- إيجاد صلة بين الضحايا وبين الجهات والمؤسسات الاستشارية المتاحة وذلك عن طريق إيجاد خطوط ساخنة لهذه الجهات يمكنها تقديم الاستشارات والمساعدة إذا لزم الأمر.
- 7- تكتيف الدور التنموي والتوعية من خلال الإعلام لتوضيح مشكلة العنف الأسري وما يترتب عليه من مشكلات.
- 8- الاهتمام بالبحوث والدراسات الميدانية عن ظاهرة العنف الأسري في البيئات

المختلفة وأسبابها وأساليب مواجهتها.

(د) الجانب الرابع: ملامح السياسة الاجتماعية لمواجهة مشكلة العنف الأسري في المجتمع القطري، وتتمثل في ضرورة الاهتمام بما يأتي:

- 1- العمل على تفعيل دور وسائل الإعلام (المرئية - والمقروءة - والمسموعة) في توعية المجتمع (الأفراد، والأسر، والمؤسسات) بخطورة مشكلة العنف الأسري على استقرار الأسرة، ونجاح عمليات التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها، حتى يمكن تغيير الآراء والمعتقدات الخاطئة التي تؤدي إلى العنف الأسري.
- 2- العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان عموماً، وثقافة حقوق الإنسان للمرأة والطفل بشكل خاص، وذلك من وجهة نظر إسلامية صحيحة، وتصحيح التصورات الثقافية الخاطئة التي استطاعت الثقافة القبلية تكريسها، مع تأكيد نشر ثقافة الحوار والتشاور داخل الأسرة.
- 3- الاهتمام بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعالج الفقر وعدم المساواة والفجوات في الدخل والبطالة.
- 4- العمل على تنمية قدرات المتخصصين الاجتماعيين ومعارفهم والتخصصات المهنية الأخرى الذين يعملون مع الأطفال والأسر، بهدف إكسابهم المهارات حتى يتمكنوا من دراسة مشكلات العنف الأسري، ومعرفة مسبباتها، وكيفية التعامل معها، ووضع خطط علاجها.
- 5- تجريم العنف الأسري والعمل على تدعيم نظام العدالة القضائية في المجتمع عن طريق تقديم مرتكبي جرائم العنف ضد الأطفال والمرأة جميعهم إلى العدالة، وضمان محاسبتهم عن طريق إجراءات وجزاءات جنائية ومدنية وإدارية ومهنية مناسبة.

وفي هذا السياق تؤكد الدراسة الآتي:

أ - أهمية توفير التسهيلات القضائية المجانية للأطفال والنساء اللاتي يتعرض للعنف.

- ب - تشجيع الضحية على الإبلاغ عن العنف الذي تعرضت له .
- ج - العمل على سرعة إصدار قانون الأحوال لشخصية بوصفه قانون الأسرة .
- د - العمل على إصدار تشريع يحكم إجراءات التقاضي في منازعات الأحوال الشخصية .
- ه - الاهتمام بإنشاء محكمة للأسرة، على أن تلحق بها هيئات استشارية معونة نسائية من المتخصصات الاجتماعيات .
- 6- العمل على قيام جامعة قطر والمراكز البحثية في المجتمع بالاهتمام بظاهرة العنف الأسري بأبعادها المختلفة وتشجيع الباحثين على دراستها من أجل التوصل إلى آليات مناسبة من أجل التصدي لعلاجها .
- 7- العمل على توفير قاعدة معلومات وبيانات عن ظاهرة العنف الأسري في المجتمع، بما يسهل جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها ونشرها .
- 8- ضرورة الاهتمام ببرامج الرعاية المختلفة للأسرة وبصفة خاصة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية وخدمات الإسكان، وذلك حتى تتمكن الأسرة من تحقيق الاستقرار والطمأنينة، وتتمكن من القيام بوظائفها المختلفة في التنشئة الاجتماعية والرعاية والتوجيه للأبناء .
- 9- العمل على التخلص من المعايير التي تمجد العنف في المجتمع والأسرة وتشرعه والتخلص من العقاب البدني في المدارس، ووقف برامج وأفلام العنف التي تؤيد العنف وتمجده .
- 10- القضاء على الضغوط المحفزة على خلق العنف في المجتمع مثل الفقر، والبطالة، وعدم المساواة، وتوفير الرعاية الطبية والتعليمية والسكنية والقضائية المناسبة .
- 11- العمل على وضع سياسة اجتماعية لمواجهة ظاهرة العنف بصفة عامة والعنف الأسري بصفة خاصة، على أن تشارك في وضع هذه السياسة وتنفيذها، المؤسسات المجتمعية سواء أكانت الحكومية أم كانت منظمات المجتمع المدني - والجمعيات

- الأهلية، والمؤسسات الأكاديمية، ومؤسسات رعاية المرأة والطفل.
- 12- ضرورة اهتمام المشرع القطري بدمج جرائم العنف الأسري ضمن قانون العقوبات القطري، حتى يمكن إصدار القوانين والتشريعات التي توفر الحماية والرعاية للحالات المساء إليها من النساء والأطفال.
- 13- العمل على إنشاء مؤسسة إيوائية - إيواء مؤقتة - لرعاية ضحايا العنف من النساء والأطفال على أن تزود ببرامج الرعاية الاجتماعية والتأهيل النفسي لضحايا العنف الأسري لاستعادة ثقتهم بأنفسهم، والعمل على إدماجهم في مجتمعاتهم.
- 14- تحديد آليات للتنسيق بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تتعامل مع قضايا العنف للأطفال والنساء، بما يسهم في تبادل الخبرات والخدمات، وكذلك تبادل قواعد وإجراءات التعامل التي تستخدم في هذه الحالات وتوحيدها .
- 15- ضرورة تبني جامعة قطر، وبصفة خاصة كلية الآداب والعلوم برنامجاً تعليمياً وتدريبياً لتنمية قدرات العاملين ومعارفهم وخبراتهم ومهاراتهم في حقل حماية الطفل والمرأة.
- 16- العمل على إنشاء مراكز التوجيه والاستشارات الأسرية ونشرها لتوعية المقبلين على الزواج وتأهيلهم والتدخل لحل المنازعات الأسرية قبل استفحالها.
- 17- ضرورة تبني جامعة قطر الدعوة لإعداد وتنظيم مؤتمر عام للتصدي لظاهرة العنف الأسري، على أن توجه الدعوة لجميع الباحثين والمؤسسات المشاركة فيه بهدف التوصل إلى آليات مناسبة لمواجهة العنف الأسري وعلاجه.

الاستنتاجات العامة للدراسة : سابقاً :

في ضوء أهداف الدراسة وما انتهت إليه من نتائج توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية :

- 1- تدخل الأهل والأقارب له الدور الأكبر في ظهور العنف الأسري المتمثل بالعنف بين الزوج

- 1- والزوجة، إذ بلغت نسبته في الدراسة (81%).
- 2- العامل الأكبر في التأثير في ممارسة العنف من قبل الآباء نحو الأبناء هو عدم مواظبة أفراد الأسرة على الفرائض الدينية، إذ بلغت نسبة هذا العامل (81%).
- 3- السبب الأكبر لممارسة العنف بين الأبناء هو مشاهدة الأفلام العنيفة بالتلفاز وبلغت نسبة هذا العامل (83%).
- 4- أن لعامل تأثير جماعات الأصدقاء دوراً كبيراً في ممارسة العنف بين الأبناء، إذ بلغت نسبته (81%).
- 5- يشكّل الفقر وانخفاض دخل الأسرة العامل الرئيسي في ظهور العنف الأسري، إذ بلغت نسبته (82%).
- 6- أن عامل انتشار مفاهيم الفردية وعدم المساواة والعزلة الاجتماعية له الدور الأكبر في ممارسة العنف الأسري، إذ بلغت نسبته (85%).
- 7- تأثير أجهزة الإعلام في قيم الأفراد واتجاهاتهم له دور كبير في ظهور العنف الأسري، إذ بلغت نسبة هذا العامل (81%).
- 8- تتجلى مظاهر العنف واتجاهاته أكثر في تعامل الوالدين بقسوة مع الأبناء، إذ بلغت النسبة (79%).
- 9- هناك مظهر مهم من مظاهر العنف الأسري الذي يتجلى باعتداء الزوج على الزوجة بالضرب، والذي بلغت نسبته (74%).

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية:

- (1) إبراهيم مذكور، (1995): المعجم الوجيز (القاهرة، مجمع اللغة العربية).
- (2) إحصائيات المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، 2009.
- (3) أحمد ذكي محمد (1997): العنف الاجتماعي الموجه للمرأة وما ينتج عنه من سلوك (الجمعية المصرية لحل الصراعات الأسرية والاجتماعية) مؤتمر وقاية المرأة والطفل من العنف، القاهرة).
- (4) أحمد زايد، سميحة نصر (1996): فرضيات حول العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثاني).
- (5) إقبال الأمير السمالوطي (1997): العنف نحو المرأة والطفل (القاهرة، الجمعية المصرية لحل الصراعات الأسرية والاجتماعية، مؤتمر وقاية المرأة والطفل من العنف).
- (6) الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة (2005): العنف الأسري في المجتمع القطري، الواقع والمواجهة (دولة قطر، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، تقرير توثيقي).
- (7) أمينة الهيل (2007): العلاقة بين العنف الأسري والتوافق النفسي لدى الأبناء في المجتمع القطري (دولة قطر، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة).
- (8) بنة بوزبون (2004): العنف الأسري وخصوصية الظاهرة البحرينية (المنامة، البحرين، المركز الوطني للدراسات، الطبعة الأولى).
- (9) رمزيه عباس الإرياني (2005): العنف ضد المرأة، الآليات والمعالجات (صنعاء - اليمن، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر حقوق المرأة في العالم العربي "من الأقوال إلى الأفعال").

- (10) روبيير ميشيري (2003): العنف الأسري (ترجمة علي صيداوي، وعادل لطف الله، أبو ظبي، مركز البحوث والدراسات الشرطية).
- (11) زايد محمد حسن جابر (2005): الإسلام ومناهضة العنف ضد المرأة (الجمهورية اليمنية، المجلس الأعلى للمرأة، اللجنة الوطنية للمرأة، أوراق العمل المقدمة للمؤتمر الوطني الأول لمناهضة العنف ضد المرأة).
- (12) سامية حسن الساعاتي (1997): وقاية المرأة من العنف وحقوق الإنسان (القاهرة، الجمعية المصرية لحل الصراعات الأسرية والاجتماعية، مؤتمر وقاية المرأة والطفل من العنف).
- (13) سيد أحمد جاد الله (2007): الإشكاليات القانونية حول العنف الأسري في دولة قطر (دولة قطر، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، نوفمبر).
- (14) السيد كامل الشربيني، (1991): دراسة نفسية مقارنة للاتجاه نحو العنف في الريف والحضر (القاهرة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير، غير منشورة).
- (15) ضحى عبد الغفار المغازي، (1993): العنف الأسري (رؤية سوسولوجية) (القاهرة، المؤتمر العلمي السادس).
- (16) عادل محمود مصطفى (1999): برنامج إرشادي باستخدام خدمة الجماعة لمواجهة سلوك العنف المدرسي لدى طلاب التعليم الثانوي الفني (القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المؤتمر العلمي الدولي).
- (17) عباس أبو شامة، محمد الأمين (2005): العنف الأسري في ظل العولمة (الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية).
- (18) عبد الناصر عوض أحمد (1993): ممارسة خدمة الفرد مع حالات العنف الأسري دراسة نظرية للعوامل والمظاهر وطرق المواجهة (القاهرة، المؤتمر العلمي السادس، الجزء الأول).

- (19) عدنان الدوري، (1987): دور الإعلام في توجيه الشباب، (المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض).
- (20) على ليلة (1986): ظاهرة العنف في المجتمع المصري، تحليل اجتماعي تاريخي، (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايئة، القاهرة).
- (21) فاطمة أمين، (1997): مقياس العنف الأسري (بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد السادس، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان).
- (22) كلثم على الغانم (2007): العنف ضد المرأة - دراسة مسحية على طالبات جامعة قطر (دولة قطر، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة).
- (23) لويس كامل مليكة (1989): سيكولوجية الجماعات والقيادة (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب).
- (24) ليلي عبد الوهاب (1992): العنف الأسري، دراسة نظرية وميدانية على العنف الموجه ضد المرأة (القاهرة مركز البحوث والدراسات القانونية).
- (25) ماهر أبو المعاطي علي : مدخل الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية (القاهرة ، المؤتمر العلمي الثالث عشر ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، 2000)
- (26) محمد سيد فهمي، (1998): اتجاهات الشباب الجامعي نحو ظاهرة العنف ضد المرأة والدور المقترح للخدمة الاجتماعية في مواجهتها (القاهرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الخامس، أكتوبر).
- (27) محمد شريف صفر وآخرون: نحو بناء النظرية في خدمة الفرد (القاهرة، 1986).
- (28) محي الدين أحمد حسين (1989): التنشئة الأسرية والأبناء الصغار (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب).

- (29) مريم إبراهيم حنا (1998): العوامل المؤثرة على ظاهرة سلوك العنف عند الطلاب ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها (كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان) المؤتمر العلمي الحادي عشر).
- (30) مصطفى عمر (1997): العنف العائلي (الرياض) أكاديمية نايف للعلوم الأمنية).
- (31) منال فاروق (2000): العنف ضد الزوجة الريفية - دراسة مطبقة على قرية مصرية (بحث منشور في المؤتمر العلمي الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان).
- (32) نجلاء عبد القادر (2005): ظاهرة العنف ضد المرأة والطفل، في ورشة إحصاءات العنف ضد المرأة (دولة قطر، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، تقرير توثيقي).
- (33) نظيمة سرحان: منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة (القاهرة، دار الفكر العربي، 2005).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- (34) Ackerman, Nathan. Treating the Troubled Family. New York: Basic Books 1988.
- (35) Agnew F. Hugely S., (1988): Adolescence Violence Toward Parents: An Examination of Extent Consulates and Causes of Parents Assault, A. S. A.
- (36) Boris Alexander. (1995): Parental Loss and Family Violence as Correlates of Suicide Violence Risks, Social Science Abstracts .
- (37) Bowen, Murray. Family Therapy in Clinical Practice. New York: Jason Aronsan., 1985 .
- (38) Edelson J.L (1999): Children's Witnessing of Adult Domestic Violence, (4th ed, N.Y, Minnesota)
- (39) Ferber, A. et al. The Book of Family Therapy - New York : Houghton Mifflin Company, 1988.
- (40) Fromm, E. The Anatomy of Human Destructiveness. Green which, Connecticut: Fawcett. 1987
- (41) Gallagher P. J, (1982): the Sociology of Mental Illness (N. J, Englewood Cliffs).

- (42) Goldenberg Irene, and Goldenberg Herbert. Family Therapy: An Overview. Monterey, California: A Division of wads worth, Inc., 1985
- (43) Higgins Drily and J. McCabe Marital – P. (1994): The Relationship of Child Sexual Abuse Family Violence to Adult Adjustment Toward an Integrated Risi – Sequoias Model, Social Science Abstracts .
- (44) Holmes R, (1989): on war and morality (N.J, Princeton university press).
- (45) Howells, John J. Theory and Practice of family Psychiatry. New York: Bnmner Mazer., 1994.
- (46) McColl Key lira – Ann (1995): The effects of Systemic Family Violence on Children's Mental health, Social Science Abstracts .
- (47) Millender Audrey (1996): Rethinking Domestic Violence, London, Rutledge Published.
- (48) Minuchin, Salvador. Families and Family Therapy. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press., 1984
- (49) Murray A, Kantar G (1999): Family Violence: Chance in Spouse Assault Rotes From 1975-1992, CA, stage).
- (50) Norlin, Judy., and others., "A Co Worker Approach to working with families. "Clinical Social Work Journal. Vol. 2., No. 2. (September. 1994
- (51) Paul Kingston and Bridget Penhall, (1995): Family Violence the caring and Profession (London, Macmillan.
- (52) Robert L. Hampton and others (1993): family Violence, New York, Library of Congress Cataloging – in – Publication Data.
- (53) Robert, L, Barker, (1991): The Social Work Dictionary, (2nd ed, Silver Spring, N. A, S. W, Press).
- (54) Satir, Virginia. People making., Palo Alto, California: Science and Behavior Books., 1998 .
- (55) Sherwood, J., and Scherer, J. "A model for Couples: How Two Can Grow Together", Small Group Behavior, Vol. B., No. 1 (Feb.,1995)
- (56) Webster Dictionary (1998): Third new Edition (N. Y. Simon and Schu).
- (57) Zuk, Gerald. "The Go - Between Process in Family Therapy". Family Process Vol. 5. 1906.,